



العدالة الشاملة

كيف تشكل المرأة العدالة الانتقالية في
تونس وكولومبيا

المؤلفون

روزلين وارن، وأنا ألباوم، وبريانا ماوباى، وهولي فهرمان، وربىكا تركينغتون، ومايشا ألام

المستشارون الخبراء

السفير ميلان فيرفير

الدكتور جيني كلوغما

تمت الترجمة إلى اللغة العربية من خلال شركة ابولينج ليمنتد

معهد جورج تاون للمرأة والسلام والأمن © 2017

للاتصال بالمعهد أو مؤلفي هذه الدراسة، يرجى التواصل باستخدام البريد الإلكتروني التالي:

giwps@georgetown.edu.

تتضمن هذه الوثيقة المنهجية، دراسة حالة تونس، والآثار العالمية لها. ويتوافر التقرير بكامله، بما في ذلك دراسات الحالة واستعراض الأدبيات المعنية، كطبعة إلكترونية ونسخة بي دي إف (PDF) قابلة للتنزيل من الموقع الإلكتروني لمعهد جورج تاون للمرأة والسلام والأمن، بالإضافة إلى الملخص التنفيذي للتقرير باللغات العربية والإنكليزية والفرنسية والإسبانية.

العدالة الشاملة

كيف تشكل المرأة العدالة الانتقالية في
تونس وكولومبيا

جدول المحتويات

1	ملخص تنفيذي.....
3	الدافع والمنهجية.....
6	تونس: إعادة تعريف مصطلح الضحية.....
23	التأثيرات العالمية.....
24	التعليقات الختامية.....

ملخص تنفيذي

ترتد معظم البلدان إلى الصراع في غضون عشر سنوات من صنع السلام. فبناء السلام الدائم يتطلب الاعتراف بالأسباب عميقة التجذر للصراع وآثارها والتوفيق بينها. ويمكن للعدالة الانتقالية أن تسهم في تحقيق السلام المستدام من خلال مجموعة من العمليات والآليات التي تتيح المساءلة والمصالحة بعد النزاع أو التغيير السياسي.

إن مواجهة الأخطاء السابقة على نحو فعال لبناء سلام مستدام تعني أن نعالج حاجات جميع الأطراف المنخرطة في النزاع. يختبر النساء والرجال الصراع بطرق مختلفة بسبب أدوار الجنسين والأعراف الاجتماعية - وللنجاح، تحتاج عمليات العدالة الانتقالية إلى أخذ هذه الاختلافات بعين الاعتبار.

تهتم هذه الدراسة بالطريقة التي تشكل بها النساء العدالة الانتقالية في تونس وكولومبيا - بينتان مختلفتان جداً - وتشير إلى الأسباب، والكيفية التي تقدم بها هاتان الحالتان دروساً قيّمة للدول الأخرى التي تجتاز انتقالاً سياسياً.

النتائج

ترسي الحالتان معايير عالية في ميدان دمج المرأة في العدالة الانتقالية.

شاركت المرأة التونسية والكولومبية في المساعي الرسمية مبكراً في كل من العمليتين. وقد دافعت الموظفات في أجهزة الدولة ومنظمات المجتمع المدني النسائية عن الاعتراف الرسمي بالأضرار المحددة التي تعرضت لها المرأة في كل من الدكتاتوريات بتونس والحرب الأهلية بكولومبيا وكسبن ذلك الاعتراف. ونتيجة لذلك، توسّع تعريف الضحية في تونس ليشمل الأضرار الاجتماعية والاقتصادية (مثل المنع من فرص التعليم والعمل)؛ أما في كولومبيا، فقد حُظر العفو، بشكل صريح، في اتفاقية السلام النهائية عن جريمة العنف الجنسي التي كانت منتشرة خلال النزاع الذي دام لعقود طويلة. وفي كلتا الحاليتين، حفزت قيادة المرأة آليات شاملة يمكن من خلالها للضحايا من النساء أن يشاركن في العملية على نحو أكمل، وبأعداد أكبر.

يمكن للآليات الشاملة أن تساعد على ضمان سلام دائم. فقد أتاح إنشاء هيكل محددة، مثل لجنة المرأة في تونس واللجنة الفرعية المعنية بنوع الجنس في كولومبيا، أن يشارك المزيد من المواطنين في التحولات السياسية الجارية. وقد يؤدي ذلك إلى تمكين الدولتين من معالجة الأسباب الجذرية للعنف وإضفاء الشرعية على اتفاقاتهما السياسية بشكل أفضل. وفي كل حالة، ساعدت المشاركة النشيطة والمبكرة للنساء كموظفات في الأجهزة الرسمية وفي المجتمع المدني على جعل الآليات المبتكرة والشاملة ممكنة.

تونس

أثارت ثورة الياسمين في تونس عام (2011) الربيع العربي وحفزت الانتقال الواعد الوحيد رغم صعوبته من الدكتاتورية إلى الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. إن عملية العدالة الانتقالية الجارية التي تشمل ولايتها معالجة انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت بين عام 1955 وعام 2010 وخلال انتفاضة عام 2011 التي أثارت الثورة ستكون حاسمة لبقاء هذه الديمقراطية الشابة. وقد ساهمت القيادات النسائية في فهم أوسع للمعاناة التي تعرض لها التونسيون خلال الأنظمة السابقة، على الرغم من أن الوقت لا يزال مبكراً جداً للحكم على آثار ونتائج هذه العملية المسيّسة إلى درجة عالية.

أدت ثلاثة مسارات رئيسة إلى عملية أكثر شمولاً، هي:

- **ساعدت القيادات النسائية في آليات العدالة الانتقالية الرسمية، مثل لجنة الحقيقة في تونس (هيئة الحقيقة والكرامة، IVD) على دمج الجنسين في عمل هذه الآليات، وأتاحت ولوج النساء في المجتمع المدني والضحايا من النساء المشاركة في هذه العملية على نحو أكمل.**
- **أتاحت منظمات المجتمع المدني النسائية عملية مفتوحة يمكن الدخول إليها، أفضت إلى مضاعفة عدد النساء خمس مرات بين عام 2014 وعام 2016 اللواتي قدّمن شهادات عن معاناتهن.**
- **أدت قصص الضحايا من النساء - بالإضافة إلى عمل الموظفات في الأجهزة الحكومية ومنظمات المجتمع المدني النسائية - إلى فهم أوسع لما يعنيه أن تكون ضحية للأنظمة السابقة، ما**

جعل عملية العدالة الانتقالية في تونس الأولى التي تعترف رسمياً بأن الأضرار الاقتصادية والاجتماعية تمثل إنتهاكاً.

● أسفرت المفاوضات في اتفاقية السلام الأولى عن منع العفو على جرائم العنف الجنسي خلال النزاع بشكل صريح، الأمر الذي شكّل سابقة قيّمة لمفاوضات السلام في المستقبل.

تضع حالة كولومبيا معياراً عالياً لمشاركة المرأة وآليات تستجيب للمنظور الجنساني. فبالإضافة إلى وضع سابقة، تظهر المادة المعنية بالعنف الجنسي إمكانية رفع المعايير القانونية الدولية، مثل المعايير الواردة في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، في صياغة اتفاقات تفاوضية. وأخيراً، تظهر الحالة الكولومبية كيف يمكن لهندسة عملية السلام، لا سيما مشاركة النساء والمسائل الجنسانية فيها، أن تنفخ الحياة في عملية العدالة الانتقالية التي تليها.

التحديات المتبقية والتطلع إلى المستقبل

لا تزال هناك تحديات كبيرة. فالطابع السياسي العالي للعملية التونسية يشكل عقبة خطيرة أمام نجاحها. فاستخدام العنف الجنسي خلال الأنظمة التونسية السابقة - التي تكشف عملية العدالة الانتقالية عن انتشاره - يظل من دون معالجة إلى حدٍ كبير. ومما لا شك فيه أن عقبات إضافية ستبرز فيما تفرز لجنة الحقيقة في تونس عشرات آلاف الشهادات التي تلقّتها وتمضي قدماً إلى المطالبة بالتعويضات ومتابعة التتبعات القضائية.

وتواجه كولومبيا أيضاً عقبات عديدة، منها: التهميش المستمر للنساء الكولومبيات من أصل أفريقي والنساء من السكان الأصليين؛ واحتمال رد فعل عام إضافي ضد اتفاقية يشعر كثيرون بأنها لا تفرض عقوبة كافية بحق أعضاء الميليشيا الثورية (شعور مسؤول جزئياً عن نتائج استفتاء عام 2016)؛ والتحدي المتمثل في تنفيذ اتفاقية سلام شاملة وبعيدة المدى.

باختصار، تظهر حالتا تونس وكولومبيا كيف أن استراتيجيات النساء واستجابة السلطات ودعمها والإنجازات التي رافقتها تقدم دروساً مهمة لبناء عدالة انتقالية شاملة في جميع أنحاء العالم.

لم يقر الاعتراف الحكومي بالانتهاكات الاجتماعية - الاقتصادية رسمياً بمجموعة متنوعة من الأضرار التي يحتمل أن تكون جديدة بالتعويض وحسب، بل وسُع أيضاً سرديّة ذلك بحيث لا ينظر إلى النساء بوصفهن مجرد ضحايا العنف الجنسي. وهذا الاعتراف يمكن الحكومة التونسية من معالجة أوجه الإجحاف البنوية، مثل الفوارق الاقتصادية المؤسسية والتمييز السياسي التي اتسمت بها الدكتاتوريات السابقة.

كولومبيا

في عام 2016، وضعت عملية السلام في هافانا حداً لأكثر من خمسين عاماً من الحرب الأهلية بين الحكومة الكولومبية والقوات المسلحة الثورية (FARC)، مجموعة الميليشيا الأكبر في البلاد. تعتمد استدامة هذا السلام جزئياً على عملية عدالة انتقالية شاملة تعالج، بإنصاف، أسباب عقود من العنف. وضعت النساء الأساس لدخولهن مقدماً في محادثات السلام في هافانا، ما أسفر عن مكاسب كبيرة للنساء في الاتفاقات النهائية.

ثمة ثلاثة إنجازات حاسمة، هي:

● قبل مفاوضات السلام، بدأت الوزارات ذات العهود المسؤولة عن العدالة الانتقالية، مثل وحدة الضحايا ووزارة العدل، بتنفيذ سياسات جنوسية (قضايا النوع الاجتماعي)، ما هيأ العمل المبكر لمنظمات المجتمع المدني النسائية الكولومبية

● خلال مفاوضات السلام، حصدت اللجان والقواعد الجديدة - لاسيما، اللجنة الفرعية المبتكرة المعنية بالمساواة بين الجنسين وحصص الجنسين بحكم الواقع في وفود الضحايا - مكاسب ملموسة للنساء في الاتفاقيات النهائية. وامتلكت النساء في اللجنة الفرعية المعنية بالمساواة بين الجنسين سلطة استعراض مشاريع البروتوكولات قبل الانتهاء من تقديمها وساعدت على إيجاد هدف مشترك بين الجانبين (تمثل) بتحليل الاتفاقيات من خلال منظور جنساني.

الدافع والمنهجية

الدافع

بالنسبة لدولة تمر بعملية انتقال سياسي، يمكن للعدالة الانتقالية أن تكون أداة رئيسية يعالج المجتمع من خلالها ماضيه ويرسم مستقبله. ويستكشف هذا التقرير مكاسب وتبعات عمليتين من هذا القبيل تجريان في الوقت الحاضر في تونس وكولومبيا. ويهدف هذا التقرير، من خلال تقديم تحليل آني، إلى توفير دروس خاصة بسياسات معينة يمكن أن يستخدمها المشاركون في كل من العمليتين التونسية والكولومبية، مع القيام أيضاً بتوضيح التبعات العالمية التي يمكن أن يستخدمها صناعات السياسات أو الممارسين المشاركين في تصميم وتنفيذ عمليات العدالة الانتقالية في جميع أنحاء العالم.

تختلف تونس وكولومبيا سياسياً وجغرافياً، لكنهما تتشاركان في السياق والمنهج: ولأن كل منهما تبتعد عن العنف البنيوي والسياسي، يغدو دور العدالة الانتقالية حاسماً في تشكيل المجتمعات التي ستنشأ من المرحلة الانتقالية. وتعتزم تونس، كونها مهد الربيع العربي والديمقراطية النامية، معالجة عقود شهدت تمييزاً منظماً ارتكبهته الدولة. أما كولومبيا، التي أنهت أكثر من نصف قرن من النزاع بين الحكومة الكولومبية والقوات المسلحة الثورية في كولومبيا (FARC)، فتعد بمعالجة حاجات الضحايا بموجب اتفاقيات السلام النهائية المبرمة في هافانا. وفي كل حالة، يُرجَّح أن تؤدي عملية العدالة الانتقالية الجارية دوراً رئيسياً في استمرارية التحول السياسي الجاري.

وفي كلتا الحالتين، كانت المرأة ولا تزال عاملاً محورياً في عمليتي العدالة الانتقالية الجارية. ويسلط هذا التقرير الضوء على المكاسب التي حققتها المرأة، والاستراتيجيات التي استخدمتها، وأهمية هذه الجهود. ومن خلال توضيح المكاسب العملية والتحديات المستمرة التي تواجه بناء نظم عدالة انتقالية شاملة، لا يفصل هذا التقرير كيفية تشكيل المرأة لعمليتي العدالة الانتقالية في تونس وكولومبيا فحسب، بل يفسر أيضاً سبب أهمية الجهود التي قامت بها.

المنهج

تهدف الدراسة إلى الإجابة عن السؤال التالي: كيف تشكل المرأة العدالة الانتقالية في كل من تونس وكولومبيا؟ وللإجابة عن هذا السؤال، نظم المؤلفون عملهم باستخدام أربع عمليات متميزة:

- استعراض شامل ومعمق للأدبيات؛
- تحديد منهجي للمشاركين؛
- جمع بيانات عبر مقابلات شبه منظمة أجريت في كل من تونس وكولومبيا؛ و
- ترميز قائم على أسس متينة، وتحليل مواضيعي للبيانات التي جُمعت من تلك المقابلات.

بدأ المؤلفون بتحديد نطاق الدراسة. تمتلك كل من تونس وكولومبيا تاريخاً طويلاً في معالجة العنف من خلال إجراءات قضائية، وصممت كل منهما ونفذت عمليات عدالة انتقالية مختلفة في مراحل مختلفة من تاريخهما؛ فقد وضعت كولومبيا، على وجه الخصوص، برامج عدالة انتقالية عديدة لمعالجة الصراعات العنيفة التي جرت على مدى عقود مع مجموعات مسلحة متعددة. ونتيجة لذلك، ومن أجل إنجاز تحليل مركّز ومثمر، حصر فريق البحث النطاق الزمني لهذه الدراسة على عملية العدالة الانتقالية الأخيرة في كل من البلدين اللذين تمت دراستهما. ففي حالة تونس، حلل المؤلفون الأحداث والعمليات منذ عام 2011 وحتى عام 2016، بما في ذلك جميع القرارات المتعلقة بالعدالة الانتقالية التي اتخذت بعد ثورة الياسمين، مع التركيز بصورة خاصة على تشكيل هيئة الحقيقة والكرامة وأنشطتها (IVD). أما في حالة كولومبيا، فقد درس المؤلفون آليات العدالة الانتقالية التي أنشئت بموجب مفاوضات هافانا للسلام بين الحكومة الكولومبية والقوات المسلحة الثورية في كولومبيا، بالإضافة إلى أحكام العدالة الانتقالية القائمة من قانون الضحايا واستعادة الأراضي لعام 2011 (*Restitución de Tierras, or Victims Law*) و *Ley de Víctimas y* أو قانون الضحايا). ولم تُضمّن المفاوضات بين الحكومة وجيش التحرير الوطني (*Ejército de Liberación Nacional, or ELN*)، بسبب ضيق الوقت والموارد.

¹ يمكن الحصول على مزيد من التفاصيل المتعلقة بمنهجية البحث من الملحق. ويتضمن الملحق مصطلحات بحث باللغة الإنجليزية والفرنسية والأسبانية وقواعد بيانات تستخدم في القيام باستعراض الأدبيات ومصطلحات البحث ومواد المصدر المستخدمة في تحديد المشاركين في المقابلات الشخصية، وقائمة كاملة بالمشاركين في اللقاءات الشخصية في كل دراسة حالة بالإضافة إلى بروتوكولات اللقاءات الشخصية والاستبيانات ذات الصلة، والمجموعة الفرعية من الأسئلة البحثية المستخدمة في القيام بعمل ترميز أساسي وتحليل موضوعي من خلال البيانات الأولية التي تم جمعها.

استعراض الأدبيات

ولوضع الدراسة في سياق الأدبيات الحالية المعنية بالمرأة والعدالة الانتقالية، أجرى المؤلفون مراجعة منهجية للأدبيات المتعلقة بالموضوع، ثم استعرضوا بدقة 146 قطعة من الأدبيات اختيرت من تلك العملية. أولاً، وضع المؤلفون مصطلحات البحث المنطقية للحصول على الأدبيات ذات الصلة عبر 13 قاعدة بيانات. وقد اختار المؤلفون من آلاف النتائج المستخرجة من هذه العمليات هذه 146 مادة صحفية وكتاباً وتقريراً حكومياً وغير حكومياً، مستخدمين معايير تضمين واستبعاد مستندة إلى الملاءمة والصرامة المنهجية والمقياس الشامل للتحليل. ومن بين الـ146 قطعة من الأدبيات المختارة، لم تركز إلا 10 منها بشكل صريح على تونس وركزت 33 منها على كولومبيا. وقد حلل الباحثون بعدئذٍ هذه المصادر الـ146 وفقاً لمنهجية كل دراسة، وتصور العدالة والمشاركة، والعقبات التي جرى تحديدها في إنجاز العدالة والمشاركة، والموضوع المدروس (النساء اللواتي ركز عليهن التحليل على سبيل المثال)، وأفضل الممارسات أو الدروس المستفادة. وجرى نشر المصادر الأساسية والثانوية باللغة الإنجليزية غالباً، أما مصطلحات البحث المنطقية فقد تُرجمت إلى الفرنسية والإسبانية، تبعاً لدراسة الحالة قيد الاستعراض، من أجل وصف وتحليل النصوص الإضافية المنشورة. ولم تجر عمليات البحث في قواعد البيانات باللغة العربية بسبب القيود اللغوية والموارد المحدودة، على الرغم من إجراء فريق البحث تحليلاً محدوداً للوثائق في المواد العربية المجمعة داخل البلد.

تحديد المشاركين

لتحديد المشاركين في هذه الدراسة، وضع المؤلفون مجموعة منفصلة من المصطلحات للبحث من خلال مصادر الأخبار الدولية والتونسية والكولومبية، فضلاً عن تقارير مراكز البحث الدولية والمنظمات غير الحكومية. وقد أُجريت الأبحاث باللغات الإنجليزية والفرنسية والإسبانية. ومن بين المواد والتقارير الناتجة عن تلك العملية، استخلص فريق البحث أسماء

اللاعبين الرئيسيين في المجتمع المدني والحكومة والمنظمات الدولية. ثم جرى فحص مدى ملاءمة تلك الأسماء للدراسة. ولملاء أي ثغرات محتملة في رسم خريطة هذه العملية، استشار المؤلفون أيضاً خبراء متخصصين في الموضوع المتعلق بكل حالة، وأضافوا الأسماء المقترحة إلى خريطة المشاركين، ثم حصوا تلك الأسماء الإضافية وفقاً لذلك.

مقابلات شبه منظمة مع المستجيبين الرئيسيين

في تونس وكولومبيا، أجرى المؤلفون مقابلات شبه منظمة مع أعضاء المجتمع المدني والمسؤولين الحكوميين وممثلي المنظمات الدولية الذين شاركوا بشكل مباشر في عمليتي العدالة الانتقالية خلال النطاق الزمني في كل دراسة حالة، مع فريق البحث الذي أجرى ما يبلغ 28 مقابلة في تونس و36 مقابلة في كولومبيا. وفي كل حالة، عمل فريق البحث مع مترجمين فوريين، وأجرى المقابلات باللغة الإنجليزية، أو الإسبانية، أو الفرنسية، أو العربية، تبعاً للتفضيلات اللغوية للشخص الذي تجري معه المقابلة. وفي كل حالة، أجرى فريق البحث الجزء الأكبر من المقابلات في المدن الكبرى (تونس وبوغوتا وقرطاجنة) على مدى أسبوعين. وللوصول إلى المشاركين في مناطق أخرى، أجرى فريق البحث مقابلات عبر الهاتف وعبر تطبيق سكايب، حيثما كان ذلك ملائماً. ففي كولومبيا، لم يتمكن فريق البحث من التحدث مباشرة إلى أعضاء القوات المسلحة الثورية في كولومبيا، بسبب مجموعة من العوامل: جُمعت البيانات أثناء إجراء مفاوضات السلام، ولا تزال وزارة الخارجية الأمريكية تصنف القوات المسلحة الثورية في كولومبيا على أنها منظمة إرهابية أجنبية، ولم يتمكن الفريق من الوصول إلى أعضاء القوات المسلحة الثورية في كولومبيا عبر القنوات الحكومية ذات الصلة.

ونظراً لقلقهم إزاء فرض مفاهيم مسبقة عن "العدالة الانتقالية" على العمليات الجارية، وضع المؤلفون أسئلة بحثية مفتوحة في ما يخص العدالة الانتقالية بشكل عام، بدلاً من وضع أسئلة ضيقة تخص

الترميز والتحليل المواضيعي

استخدم المؤلفون منهجية ترميز ذات أسس لتحليل البيانات التي تم جمعها، مستخرجين الرموز مباشرة من نصوص محاضر المقابلات وحددوا الموضوعات التي ظهرت عبر النصوص لكل حالة. ثم استخدم المؤلفون الموضوعات التي تم تحديدها للإجابة على المجموعة الفرعية من أسئلة بحث الدراسة. ولتقليل التحيز في الترميز، قام ثلاثة من أعضاء فريق البحث بترميز محضر المقابلات المتعلقة بكل دراسة حالة - كان اثنان منهما قد قاما بجمع البيانات داخل البلد، والثالث لم يشارك في ذلك. وتشكل الموضوعات المستمدة من هذه العملية الخطوط الأساسية للنتائج التي ذكرت بالتفصيل في هذا التقرير.

ويطرح التحليل الأني للبيانات تحديات واضحة، لأن الظروف تتسم بالديناميكية: في تونس، أجرى فريق البحث عمله الميداني في أيار/ مايو 2016، أي قبل الموعد النهائي لتسليم شهادة هيئة الحقيقة والكرامة. وفي كولومبيا، جمع فريق البحث البيانات في حزيران/ جوان 2016، أي قبل وضع اللمسات الأخيرة على اتفاقية السلام والاستفتاء الوطني الذي رفضها. غير أن المؤلفين خففوا من هذه القيود من خلال جعل دراسات الحالة تركز على العمليات، وتركيز التحليل على كيفية تحقيق النتائج المراعية للجنسانية. وعلى هذا النحو، وبغض النظر عن نتائج التحولات السياسية الأوسع نطاقاً التي تتكشف حالياً، يمكن أن تستخدم النتائج الرئيسية والتأثيرات العالمية في الحالتين كأدوات مفيدة من قبل صانعي صانعي القرارات السياسية والممارسين.

مؤسسات محددة. وقد مكّنت هذه الإستراتيجية المشاركين في الدراسة من تعريف العدالة الانتقالية كمفهوم، والتركيز على الآليات المعنية، استناداً إلى تجاربهم الشخصية والسياق المتعلق ببلدهم. وركزت المقابلات في كل مكان على الكيفية التي نفذت المرأة من خلالها إلى آليات العدالة الانتقالية وعمليات التنفيذ، وكيف شاركت في تلك العمليات بعد تمكّنها من النفاذ، والقضايا التي دافعت عنها، والشبكات والصلات التي وجدتها مفيدة. وإدراكاً منهم بأن النساء اللاتي ينتمين إلى خلفيات مختلفة يمتلكن وجهات نظر متباينة، فقد بذل المؤلفون جهداً في كل من البلدين لعقد مقابلات مع نساء ينتمين لمجموعات اجتماعية و عرقية وسياسية مختلفة.

تونس: إعادة تعريف مصطلح الضحية

مقدمة

بأن العنف الاجتماعي - الاقتصادي انتهاك يستحق التعويض. وسيكون لهذا الاجتهاد القانوني تداعيات أوسع نطاقاً ليس على الضحايا من النساء في تونس فحسب، بل على تطور أطر العدالة الانتقالية في جميع أنحاء العالم.

السياق

تونس في عهد بورقيبة: العلمنة والتحديث وعدم الاستقرار

بعد ما يقارب من 70 عاماً كمحمية فرنسية، حصلت تونس على استقلالها في عام 1956، وأصبح الحبيب بورقيبة من حزب التجمع الدستوري الديمقراطي (التجمع الدستوري الديمقراطي) أول رئيس للبلاد. وفي أواخر الستينيات، أدت سياسات تحديته ومزارعه التعاونية الجماعية إلى حدوث أزمة اقتصادية حادة. رداً على ذلك، نفذ بورقيبة استراتيجية اقتصادية "ذات مسارين"، سمحت لمبادرات خاصة معينة أن تزده¹ بينما حافظت الحكومة على سيطرتها على ما تبقى من الاقتصاد. وعلى الرغم من أن سبعينيات القرن الماضي كانت فترة نمو اقتصادي واستقرار نسبي في تونس،² فإن مستوى البطالة كان مرتفعاً،³ واقتصرت جهود التنمية على المنطقة الساحلية التي تقع حول تونس العاصمة، الأمر الذي تسبب في حدوث عدم توازن كبير بين المناطق.⁴

في الوقت نفسه، بدأت الحكومة بقمع كل المعارضة السياسية، والحد من حرية الصحافة وأنشطة المجتمع المدني والأحزاب السياسية المعارضة، والنقابات.⁵ ورأى بورقيبة أن الإسلام السياسي، لاسيما حزب النهضة، وهو الحزب الإسلامي المعتدل،⁶ يشكل تهديداً للدولة التونسية فشن حملة عنيفة ضده. وخلال الثمانينيات، اعتقل النظام وسجن وعدب آلاف الأفراد الذين قادوا أو تعاطفوا مع الحركات الإسلامية.⁶

أنهت ثورة الياسمين، في عام 2011، خمسة عقود من الحكم الديكتاتوري في تونس وأعلنت قيام ديمقراطية ناشئة. وفي حين تحولت ثورات الربيع العربي، في الدول العربية الأخرى إلى ممارسة العنف، تمتعت تونس بانتقال سلمي للسلطة، ولا تزال تمثل قصة نجاح حذرة بالنسبة للديمقراطيات الانتقالية. إن أحد العوامل الحاسمة لتعزيز المكاسب الديمقراطية وتعزيز الاستقرار في تونس هو وجود مصداقية وشمولية لعملية العدالة الانتقالية وقدرتها على معالجة أضرار الماضي وإعادة بناء الثقة بالحكومة، وتسوية الانقسامات المجتمعية. إن عملية تونس، التي تشمل آليات لمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت بين عام 1955 و عام 2011 خلال وجود الأنظمة الدكتاتورية إضافة إلى انتفاضة عام 2011، قد تسيست وانقسمت إلى حد كبير، لكنها حققت مكاسب هامة للمرأة، ولمجال العدالة الاجتماعية برمتها.

يركز هذا الفصل على مشاركة النساء في العدالة الانتقالية في تونس، التي ظهرت في وقت مبكر، واتخذت ثلاثة أشكال مختلفة: في الأدوار الرسمية، وفي المجتمع المدني، وكضحايا أيضاً. أولاً، عملت النساء ولا يزالن يعملن كمسؤولات رفيعات المستوى في هذه العملية. وساعدت قيادتهن على إضفاء الطابع المؤسسي على المنظور الجنساني، ويسرن زيادة التحاق المرأة بالمجتمع المدني ومشاركة الضحايا من النساء في تلك العملية. ثانياً، أنشأت النساء في منظمات المجتمع المدني جسراً بين الضحايا ومؤسسات العدالة الانتقالية، وأدت جهودهن إلى زيادة عدد النساء اللواتي أدلين بشهادتهن في هذه العملية. ثالثاً، ساعدت قصص الضحايا من النساء - متضافرة مع عمل المسؤولات ومنظمات المجتمع المدني النسائية - على التوسع في تعريف مصطلح الضحية، الأمر الذي أدى إلى أن تصبح عملية العدالة الانتقالية في تونس هي العملية الأولى التي تعترف رسمياً

¹ التأسلم هو مشروع سياسي يعتمد إيديولوجيته إلى حد بعيد على عقائد وتعاليم الدين الإسلامي. أنظر أعمال رشيد دار وشادي حامد «التأسلم والسلفية والجهاد: تمهيد» مؤسسة بروكينجز، 15 يوليو 2016، وتم الاطلاع عليه في 28 إبريل 2017. <https://www.brookings.edu/blog/markaz-daf-ahzab-2016/07/15/islamism-salafism-and-jihadism-a-primer/>. وقد تم تأسيس حزب النهضة وهو حزب إسلامي معتدل في عام 1981 بوصفه حركة ذات ميول إسلامية. وقد دافع الحزب عن التعددية السياسية والديمقراطية الحرة مع وجود نفوذ إسلامي. أنظر أعمال إيدن لويس «ملف شخصي: حزب النهضة التونسي» أخبار البي بي سي، 25 أكتوبر 2011 وتم الاطلاع عليه في 22 إبريل 2016. <http://www.bbc.com/news/world-africa-15442859>. وفي أعقاب ثورة الياسمين شهدت تونس أيضاً ظهور أحزاب إسلامية أكثر تشدداً مثل السلفيون الجهاديون المتشددون. أنظر أعمال مونيك مارك، حزب النهضة التونسي: إعادة التفكير في التأسلم في سياق داعش والانتقال العسكري المصري (واشنطن، دي سي: مؤسسة بروكينجز، 2015)، تم الاطلاع عليه في 22 إبريل 2017 https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/07/Tunisia_Marks-FINALE.pdf.

واستخدمت أجندة التحديث والعلمنة المعلنة لتفكيك المدارس التي تعلم القرآن، وإلغاء المنح والهبات الدينية، وحظر إقامة أي أنشطة في المساجد ما عدا الصلاة.⁷

وفي أوائل الثمانينيات، أصدرت الحكومة التعمير رقم 108 الذي حظر ارتداء الحجاب في المكاتب الحكومية والمدارس.ⁱⁱⁱ واستبعد هذا بشكل ممنهج جميع النساء المحجبات - ليس من ينتمين إلى الإسلام السياسي وحسب - من فرص تعليمية ومهنية كثيرة.

وشهدت الثمانينيات مزيداً من الضغوط الاقتصادية والاضطرابات الاجتماعية أيضاً. وردت الدولة بسياسات شعبية مثل زيادة الأجور، لكن هذه المبادرات أدت في النهاية إلى أزمة اقتصادية أكثر عمقاً، وفي عام 1986، إلى برنامج صندوق النقد الدولي لتحقيق الاستقرار.

نظام بن علي: الانتعاش الاقتصادي والقمع السياسي

في عام 1987، خلع رئيس الوزراء زين العابدين بن علي بورقيبة. وتبع ذلك حدوث انتعاش اقتصادي.⁸ وفي عام 1995، غدت تونس أول دولة في جنوب البحر الأبيض المتوسط توقع اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي، عززت التنمية الاقتصادية.⁹ وعد بن علي في البداية بإجراء تعديلات لتجنب انتهاكات حقوق الإنسان والقمع السياسي الذي وقع خلال عهد بورقيبة، فأطلق سراح آلاف السجناء السياسيين، وخفّض أحكام الإعدام على آخرين، وشجع المنفيين السياسيين على العودة إلى تونس.¹⁰ وخففت الحكومة الجديدة رقابتها على الصحافة، وسمحت للأحزاب السياسية المعارضة والجمعيات بالعمل، وصدقت على اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب.¹¹

لكن في النهاية، أثبتت وعود بن علي أنها فارغة: ففي ردِّ على شعبية النهضة المتزايدة،^{iv} سرعان ما عاد إلى تطبيق سياسات عهد بورقيبة. فأنشأ قوة شرطة خاصة رُوِّع من خلالها المعارضين السياسيين واعتقلهم واخترق المجتمع المدني.¹² قيّد نظامه حرية الصحافة، بمصادرة قوات أمن الدولة المطبوعات التي تنتقد الدولة.¹³ ورفض إضفاء الشرعية على حزب النهضة كحزب سياسي وقمع عملياته وسجن وعدّ بالكثير من أعضائه.¹⁴ كما تسأل التجمع الدستوري الديمقراطي إلى المؤسسات العلمانية المعارضة لحكمه وقوضها، بما فيها النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين والرابطة التونسية لحقوق الإنسان.¹⁵ في الخارج، رُوِّج بن علي صورة تقديمية لتونس، بينما كان يقمع المعارضة في الداخل بتمكين قوات أمن الدولة من استهداف الشخصيات المعارضة العلمانية والإسلامية بالمرابطة والتهديدات والاعتداء والاختفاء والسجن وحتى الاغتيالات.¹⁶

حقوق المرأة في عهدي بورقيبة وبن علي

على الرغم من القمع السياسي الذي اتسم به نظام التجمع الدستوري الديمقراطي، إلا أن حقوق المرأة تحسنت بصورة عامة. فقد دشن بورقيبة عهده بتطبيق قانون الأحوال الشخصية في عام 1956، الذي وسّع الحريات القانونية للمرأة، وغدا رمزاً للمساواة بين الجنسين في العالم العربي.¹⁷ أصلحت المجموعة القانونية قوانين الزواج والحضانة، وحظرت تعدد الزوجات، وحدّدت العمر الأدنى لزوج الفتيات، ومنح الرجل والمرأة حقاً متساوياً في الطلاق.¹⁸ وفازت النساء بحق التصويت والترشح للمناصب السياسية في عام 1959،¹⁹ وفي ثمانينيات القرن الماضي، منح التجمع الدستوري الديمقراطي بعض النساء حرية تنظيم وإنشاء أجنحة نسائية داخل الأحزاب السياسية والنقابات العمالية وغيرها من المؤسسات المدنية

ⁱⁱⁱ وكان هناك خلاف بشأن سن التعمير رقم 108. وتشير بعض المصادر إلى أنه تم سنه في عام 1981 لحظر ارتداء الحجاب في المكاتب الحكومية والمدارس (أنظر «إنها طريقة لتدمير حياتنا»: المرأة التونسية تتحدث حول التمييز الديني» المركز الدولي للعدالة الانتقالية، 14 يونيو 2016، وتم الاطلاع عليه في 17 إبريل 2017 <https://www.ictj.org/news/tunisia-women-speak-out-religious-discrimination-TDC>) ويقول آخرون أنه تم سن قانون في عام 1981 لمنع الحجاب في المكاتب الحكومية ثم تم إصدار تعميم 108 الذي يحظر الحجاب في المؤسسات التعليمية في عام 1985 (أنظر أعمال ليلي بن سالم «تونس» في حقوق المرأة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: التقدم من خلال المعارضة، محررين: سانجا كيلبي وجوليا بريسلين (د. لانهام: رومان ولينفيلد، 2010). ويشير آخرون إلى أن التعمير رقم 108 قد تم سنه في عام 1981 وحظر ارتداء الحجاب في المكاتب الحكومية ثم تم توسيع نطاقه في عام 1985 ليشمل المدارس (أنظر كتاب مونيك ماركس، «حقوق المرأة قبل وبعد الثورة» في صناعة الثورة التونسية: السياقات والمدبرون والأفاق، المحرر نوري جانا مطبعة جامعة إندبرج، 2013).

^{iv} ويختلف العلماء حول ما دفع بن علي إلى التراجع السريع والعودة إلى السياسات السلطوية. ويبدو البعض أن ذلك كان رد فعل لاستعراض القوة الذي قام به حزب النهضة في انتخابات 1989 (أنظر أعمال إسندر العمراني وأورسولا ليندزي «تونس تتحرك نحو المرحلة التالية» مشروع بحثي ومعلوماتي حول الشرق الأوسط، 3 نوفمبر 2011، تم الاطلاع عليه في 22 إبريل 2017 <http://www.merip.org/mero/mero110811>) ويؤكد آخرون أن بن علي قد قام بحظر مشاركة حزب النهضة في انتخابات عام 1989 (أنظر أعمال كريستوفر الكساندر «العودة من حافة الديمقراطية السلطوية والمجتمع المدني في تونس» تقرير حول الشرق الأوسط رقم 205 (1997): 36).

”الإرهابيين الإسلاميين“، ومن ناحية أخرى كان يقمع المعارضة السياسية.

استهدف بورقيبة وبن علي أيضاً النساء لنشاطهن السياسي أو لعلاقتهم مع المنشقين من الرجال.²⁷ وفي السجن، تعرضت النساء لانتهاكات مباشرة لحقوق الإنسان، بما في ذلك التعذيب.²⁸ فقد كشفت عملية العدالة الانتقالية أن نساء كثيرات عانين من العنف الجنسي والاعتصاب على يد عناصر نظام التجمع الدستوري الديمقراطي.²⁹ وبالإضافة إلى القيود التي فرضها التعميم رقم 108 على النساء في التعليم والعمالة، أخضعت الدولة النساء لمزيد من القمع الاجتماعي - الاقتصادي: فقد تعرضت السجينات السابقات للمراقبة - وهو نظام يجبر النساء على زيارة مراكز الشرطة من ثلاث إلى خمس مرات في اليوم، الأمر الذي لا يترك للنساء إلا القليل من الوقت للعمل (إذا استطعن ذلك) أو رعاية أسرهن.³⁰ ومنع النظام النساء اللواتي يزعم أنهن معارضات، أو تلك المرتبطات بمعارضين متهمين، من العمل في القطاع العام أيضاً.³¹ وغالباً لا تحصل المرأة التي يكون لا أقارب من الرجال مسجونين إلا على دخل ضئيل؛ وتم الضغط على كثيرات لتطبيق أزواجهن المعارضين لتحرير أنفسهن من شك الحكومة.³²

الطريق إلى الثورة

لم ينعكس الانتعاش الاقتصادي في ظل نظام بن علي غالبية التونسيين. فعبر التنظيم الصارم، منع بن علي العديد من أصحاب الأعمال الصغيرة من التنافس مع الشركات الصناعية العملاقة التي كان يعاملها معاملة تفضيلية.³³ وأدى ارتفاع التضخم وقلة فرص العمل إلى تفاقم عدم المساواة بين الثروة الهائلة التي اكتسبتها دائرة بن علي الداخلية والوضع الاقتصادي الهش للتونسيين العاديين. ومع استمرار تآكل العقد الاجتماعي، أدت المحسوبية الرئاسية، بالإضافة إلى الإحباط العام بسبب ارتفاع معدلات البطالة وقمع الحريات السياسية الذي رعته الدولة، إلى حدوث توتر سياسي واسع الانتشار في جميع أنحاء البلد. وقد اشتدت حدة التوتر في 10 كانون الأول/ديسمبر 2010. وقد صارت القصة التي أوجبت الربيع

العامية.²⁰ وعلى الرغم من أن هذه القوانين بعيدة الكمال - لا تزال مجموعة قوانين الأحوال الشخصية على سبيل المثال تنص على أن يرث الذكور ضعف نصيب شقيقاتهم الإناث²¹ - فقد أدت هذه الإصلاحات إلى مشاركة النساء على نحو أوسع في التعليم وفي القوى العاملة وفي عالم السياسة. ففي عام 2010، شغلت النساء 28 في المائة من المقاعد البرلمانية، وشكّلن 27 في المائة من القضاة، وزادت أعدادهن على أعداد الأولاد المسجلين في التعليم الثانوي بنسبة 67 في المائة إلى 63 في المائة.²²

وعلى الرغم من ذلك، لا يزال عدم المساواة بين الجنسين مستمراً. فقد هُلل نظام التجمع الدستوري الديمقراطي لمزايم المساواة كدليل على حكمه التقدمي، لكن لم يود توسيع نطاق حقوق المرأة إلى خدمة جميع النساء. وعلى الرغم من الحضور المتزايد للنساء في المدارس والقوى العاملة، فقد حدّ التعميم رقم 108 من الفرص التعليمية والمهنية لبعض الجماعات. فقد مثل حظر الحجاب ظاهرة كبيرة بدأت في عهد بورقيبة، وتوصف الآن باسم ”النسوية البورقبيية“ أو ”نسوية الدولة“.²³

وغدا مصطلح ”نسوية الدولة“ كناية عن الكيفية التي اختارها نظامي التجمع الدستوري الديمقراطي ليروّجاً من خلال حركة حقوق المرأة لأجندتيهما السياسية الخاصة.²⁴ وفي حين استخدمت الحكومة حقوق المرأة لتظهر حداثة الدولة التونسية للعالم، أمرت ألا تمارس المرأة نشاطها إلا عبر القنوات التي تسيطر عليها الدولة وحظرت المعارضة النسوية المستقلة.²⁵ لم تستطع المنظمات النسوية العلمانية بما فيها الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات (اتحاد المرأة التونسية) ورابطة النساء التونسيات للبحوث بشأن التنمية - أن تواجه سياسات النظام، بسبب الخوف من الاعتقال أو فقدان حقهن في التجمع.^٧ أما المنظمات النسائية الإسلامية فقد حُظرت تماماً، على الرغم من عمل بعضها سراً.²⁶ وقد خدمت استراتيجية الدولة هدفاً مزدوجاً: فمن ناحية وصف النظام نفسه بأنه مدافع تقدمي عن حقوق المرأة ضد

^٧ ولمزيد من المعلومات حول أعمال الجمعية التونسية للمرأة الديمقراطية وجمعية المرأة التونسية للأبحاث والتنمية انظر ليلي لايبدي، «طبيعة التحالفات الانتقالية في الجمعيات النسائية في المغرب: حالة جمعية المرأة التونسية للأبحاث والتنمية و الجمعية التونسية للمرأة الديمقراطية في تونس» مجلة دراسات المرأة في الشرق الأوسط 3، رقم 1 (2007) 34-6.

هيكليات العدالة الانتقالية

ترتبط عملية العدالة الانتقالية الجارية في تونس على نحو وثيق بانتقالها السياسي، والمساعدى إلى معالجة جرائم الماضي.³⁵ وبينما يصلح عدد كبير من الهيئات الحكومية والقانونية لأن تكون بمثابة آليات للعدالة الانتقالية، استناداً إلى التعريفات التي أشير إليها في استعراض أدبيات هذا التقرير، ربط الأشخاص الذين جرى عقد لقاءات معهم من المجتمع المدني والحكومة على نحو كبير العدالة الانتقالية بهيئة الحقيقة والكرامة، وتشكيلها، وعمليتها المتعلقة بجمع الشهادات. لذلك يركز هذا الفصل على عملية هيئة الحقيقة والكرامة، بينما يفحص أيضاً مشاركة المرأة في آليات أخرى أينما كان ذلك ذي صلة بالموضوع.

بعد الثورة مباشرة، واستجابة لمطالب الجمهور بضرورة وجود مسائلة،³⁶ أنشأت الحكومة الانتقالية عدة آليات خاصة. شمل ذلك المحاكم العسكرية، للتحقيق في الجرائم التي ارتكبت خلال الثورة، على رأسها جرائم ارتكبتها مسؤولون أمنيون رفيعو المستوى. وأنشئت أيضاً لجنتان للتحقيق هما: اللجنة الوطنية للتحقيق في الانتهاكات المرتكبة منذ 17 كانون الأول/ ديسمبر 2010 (يشار إليها فيما يلي باسم "لجنة بودربالة" باسم رئيسها)، والتي جمعت شهادات وأدلة تتعلق بالأحداث التي وقعت خلال الثورة، واللجنة الوطنية للتحقيق في الفساد والاختلاس، التي تغطي الفترة منذ عام 1987.³⁷ وضعت لجنة بودربالة قائمة بالأشخاص الذين قتلوا وجرحوا خلال الانتفاضة، الذين حصلوا على تعويضات مادية ورمزية من لجنة الشهداء والجرحى في الثورة.³⁸

وبعد الانتخابات التي جرت في تشرين الأول/ أكتوبر 2011، أعطت الحكومة الجديدة التي يقودها حزب النهضة الأولوية للعدالة الانتقالية وتبع ذلك تطوير آليات إضافية. فأنشأت وزارة حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية،³⁸ بتفويض إنشاء إطار قانوني. وقد عين الوزير سمير ديلو لجنة فنية لتدبير حواراً وطنياً حول العدالة الانتقالية، أجرت مشاورات إقليمية مع المجتمع

العربي معروفة الآن، حيث قام بائع الفاكهة، محمد بوعزيزي، بالتضحية بنفسه، واندلعت المظاهرات الجماهيرية المناهضة للحكومة بعد ذلك وأدت إلى هروب الرئيس من البلاد.

انتقال السلطة

في كانون الثاني / جانفي عام 2011، أعلن رئيس الوزراء التونسي، محمد غنوشي، والرئيس المؤقت، فؤاد الميزع عن تشكيل حكومة مؤقتة جديدة وعدا أن تضم أعضاء من المعارضة، بما فيها حزب النهضة، الحزب السياسي الإسلامي.³⁴ ومع ذلك، احتفظ موظفون كثر في أجهزة الدولة ارتباطاً مع بن علي بمناصبهم. فدعت المظاهرات الجماهيرية الحكومة إلى استئصال بقايا نظام الرئيس المعزول. وقد استجابت الحكومة بحل اللجنة المركزية لحزب التجمع الدستوري الديمقراطي، ومن ثم علقت نشاطاته، وفي خضم الاحتجاجات المستمرة، تنحى الغنوشي عن منصب رئيس الوزراء.³⁵

اتخذ الميزع خطوات عديدة لتصحيح إساءة استخدام حزب التجمع الدستوري الديمقراطي للسلطة. واتهمت وزارة العدل بن علي بالقتل وتهريب المخدرات والتآمر ضد الدولة. وبعد أشهر عدة، حُكم على الرئيس السابق وزوجته غيابياً باختلاس الأموال العامة.³⁶ وفي الوقت نفسه تقريباً، أضعفت الحكومة الشرعية على حزب النهضة كحزب سياسي، الأمر الذي أثر كثيراً في المشهد السياسي في تونس.

وفي تشرين الأول/ أكتوبر عام 2011، أُجريت انتخابات على مقاعد في المجلس التأسيسي، الذي كانت مهمته وضع مسودة دستور تونسي جديد. وخرج حزب النهضة كمنتصر واضح، حيث فاز بأكثر من 40% من أصوات الناخبين. وبعد أشهر عدة، أقر المجلس التأسيسي دستوراً مؤقتاً وانتخب أحد قادة حقوق الإنسان البارزين، وهو منصف المرزوقي، ليصبح رئيساً للبلاد. ووعدت الحكومة الجديدة بتلافي أخطاء حكومات حزب التجمع الدستوري الديمقراطي.

³⁴ تم استبداله ببيجي قائد السبيسي

³⁵ في وقت النشر كان بن علي وأسرته في المنفى في المملكة العربية السعودية

³⁶ تمت معاملة شهداء الثورة بصورة منفصلة عن ضحايا نظام التجمع الدستوري الديمقراطي. وبعد قيام لجنة بودربالة بإصدار قائمتها في مايو 2012 بدأت لجنة شهداء وجرحى الثورة (والتي يطلق عليها فيما بعد اسم لجنة الشهداء) عملية تعويض هؤلاء الضحايا. وفي فبراير 2016 تمت إعادة تسمية اللجنة لتصبح الهيئة العامة لشهداء وجرحى الثورة بالرغم من بقاء ولاية اللجنة وقيادتها كما هي.

آليات العدالة الانتقالية في تونس

الولاية:
معالجة الانتهاكات المرتكبة خلال الثورة (2010-2011)

- لجنة وطنية للتحقيق في الانتهاكات منذ 17 كانون الأول/ ديسمبر 2010
- لجنة لشهداء وجرحي الثورة

الولاية:
معالجة الانتهاكات التي ارتكبتها نظاما حزب التجمع الدستوري الديمقراطي (1955-2010)

- وزارة حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية
- لجنة فنية وحوار وطني
- هيئة الحقيقة والكرامة (IVD)

آليات أخرى خارج نطاق هذا التقرير

- محاكم عسكرية
- هيئة وطنية للتحقيق في الفساد والاختلاس
- محاكم حقوق إنسان متخصصة (لم تُفعل بعد)

يقسم المنهج المختلط لنظام العدالة الانتقالية التونسي العملية إلى مجموعة متنوعة من المؤسسات والآليات المختلفة التي كثيراً ما تخطط بين الضحايا وسبيل السعي لتحقيق العدالة والتعويضات.⁴⁶ وكما قالت أمنة جلالي من هيومن رايتس ووتش،

”إنها عملية مركبة ومعقدة جداً، ولا أعرف ما إذا كنا سنمتلك يوماً عملية تجمع كل هذه العناصر معاً.“⁴⁷

المدني، وفي نهاية المطاف صاغت مسودة قانون العدالة الانتقالية الشامل الذي وضع إطار هيئة الحقيقة والكرامة وتوفّرها على نحوٍ واسع بما يلي:

- التحقيق في الانتهاكات المرتكبة منذ حزيران/ جوان 1955؛
- جمع الشهادات لوضع قائمة بالضحايا وقاعدة بيانات بالانتهاكات؛
- تحديد المسؤولية والأسباب الجذرية؛
- التوصية بالتعويضات واتخاذ إجراءات فورية لتعويض الضحايا؛ و
- الحفاظ على الذاكرة الوطنية.³⁹

عرّف قانون العدالة الانتقالية ”الضحية“ على نحوٍ واسع بأنها تشمل ”أي فرد أو مجموعة أو كيان قانوني عانى ضرراً نتيجة لانتهاك،“⁴⁰ حُدّد بأنه ”أي انتهاك جسيم أو منهجي لأي حق من حقوق الإنسان“ ارتكبه الدولة أو ارتكب باسم الدولة.⁴¹ وشمل تعريف ”الضحية“ أيضاً ”أفراد الأسرة الذين تعرضوا للأذى نتيجة قرابتهم للضحية.“⁴² وقد أعطى هذا التعريف الواسع لمصطلح الضحية حريات واسعة لهيئة الحقيقة والكرامة لتفسير وتفعيل ولايتها.

وقدم المجتمع الدولي الدعم الفني والمالي لهذا العمل، وقدمت السفارات والمنظمات غير الحكومية الدولية ووكالات الأمم المتحدة التدريب وورش العمل والتمويل للجهات الفاعلة في العدالة الانتقالية ومؤسساتها.⁴³

هناك العديد من آليات العدالة الانتقالية الأخرى التي لم تؤت ثمارها بعد. فقد أنشأ قانون العدالة الانتقالية على سبيل المثال محاكم متخصصة بحقوق الإنسان لم تكن مفعّلة عند نشر هذا التقرير.⁴⁴ وما يزيد من تعقيد هذه الصورة مشروع قانون المصالحة الاقتصادية الذي يقدم العفو عن المسؤولين العموميين، وبالتالي يخاطر، في حال إقراره، بانتهاك ولاية هيئة الحقيقة والكرامة.⁴⁵

● الاعتراف بطيف أوسع من الضحايا، بما في ذلك تجارب أولئك الذين عانوا من انتهاكات اجتماعية - اقتصادية.^{ix}

ومن خلال تتبع ماهية هذه المكاسب، وكيف تحققت، وسبب أهميتها، يبيّن هذا الفصل تأثير مشاركة المرأة المستمرة ومتعددة المستويات. فقد ساعد إشراك النساء على جميع المستويات في العملية على التعبير عن تجارب الضحايا من النساء، ما أدى، بدوره، إلى توسيع نطاق الأضرار التي يسعى نظام العدالة الانتقالية في البلد إلى معالجتها. إن اعتراف "هيئة الحقيقة والكرامة" بالضرر الاجتماعي - الاقتصادي يعطل السردية القائلة إن النساء لا يعانين إلا من كونهن ضحايا العنف الجنسي، ويجبر الدولة على معالجة المظالم البنوية التي أوجبت الثورة في المقام الأول.

المكسب 1: قيادات نسائية في آليات العدالة الانتقالية الرسمية

ماذا يعني هذا؟

تم تمثيل المرأة تمثيلاً جيداً في الأدوار القيادية الرسمية في عملية العدالة الانتقالية منذ البداية. فسهم بن سدرين، رئيسة هيئة الحقيقة والكرامة والوجه الأكثر شهرة للعدالة الانتقالية في تونس، امرأة، وخمسة من أعضاء هيئة الحقيقة والكرامة الأحد عشر من النساء.⁵¹ كما عبّرت عن ذلك مفوضة هيئة الحقيقة والكرامة ورئيسة لجنة المرأة ابتهال عبد اللطيف:

"إن هيئة الحقيقة والكرامة هي [نتاج] ثقافة النساء... أعتقد أنها المؤسسة الوحيدة في تونس التي تتمتع بالمساواة بين أعضائها. ويوجد لدينا ست لجان، ثلاث منها ترأسها نساء."⁵²

وتواجه العملية أيضاً اتهامات خطيرة بالتسييس. وقد أثارت محاكمات مسؤولي النظام السابق التي وقعت قبل إنشاء نظم العدالة الرسمية مخاوف بشأن النزاهة. ويتعرض قانون العدالة الانتقالية وهيئة الحقيقة والكرامة لانتقادات لتوجهاتهما الإسلامية القوية. يرى العديد من التونسيين العلمانيين أن التعويض المالي للضحايا يمثل وسيلة لمكافحة الإسلاميين لمجتمعهم الخاص بهم. ويؤكد منتقدو هيئة الحقيقة والكرامة على أنه جرى اختيار المفوضين بسبب تعاطفهم مع حزب النهضة.⁴⁸ ومع تعقيد هذه الانتقادات، تواجه العملية أيضاً نقصاً في الموارد؛ فعلى سبيل المثال، لم يتأسس صندوق المكلف [بإدفع] التعويضات.⁴⁹ وعلى الرغم من هذه الإحباطات، ظل معظم الذين تم عقد لقاءات معهم، وهم مسؤولو العدالة الانتقالية وقادة المجتمع المدني والسياسيون، ملتزمين شخصياً بإنجاح العملية، ويواصل كثيرون العمل على تحسين الإجراءات وتبديد المفاهيم الخاطئة وتعزيز فهم هذه العملية بين التونسيين.⁵⁰

مكاسب المرأة في أثناء المرحلة الانتقالية في تونس

تستعرض الأقسام التالية العملية في تونس، وتظهر كيف أثمرت قيادة النساء فيها عن مكاسب اجتماعية. أجريت مقابلات بشأن هذا التقرير في أيار/ مايو 2016، قبل الموعد النهائي لتقديم شهادة هيئة الحقيقة والكرامة. وفي وقت نشر هذا التقرير، كانت الهيئة لا تزال تعالج أكثر من 60.000 طلب تلقته. وفي هذا السياق، يستكشف هذا الفصل فوائد القيادة النسائية التي أسفرت عن ثلاثة أوجه تقدم رئيسية:

● تواجد المرأة في آليات العدالة الانتقالية الرسمية، التي أنشأت نقاط وصول شاركت من خلالها نساء المجتمع المدني والضحايا من النساء؛

● عمل منظمات المجتمع المدني النسائية في تسهيل عملية مفتوحة يسهل الوصول إليها، الأمر الذي رفع عدد الضحايا من النساء اللواتي أُدرجت تجاربهن في العملية؛ و

^{ix} بالرغم من عدم ذكر ذلك صراحة في القانون، تم تعزيز إدراج الأضرار الاجتماعية والاقتصادية في عملية هيئة الحقيقة والكرامة من خلال الولاية الواسعة للقانون كما قامت بتطبيقه النساء اللاتي كلفن بمسؤولية تطبيق هذه الولاية، ومن خلال التجارب المتنوعة للنساء اللاتي تقدمن بشهادتهن.

قيادة هيئة الحقيقة والكرامة ولجانها الفرعية



في اللجنة الفنية المكونة من 12 عضواً والتي نظمت الحوار الوطني وصاغت قانون العدالة الانتقالية.⁵⁴ وبالإضافة إلى سهام بن سدرين، هناك نساء يرأسن ويشكلن جزءاً من موظفي المؤسسات التي تنفذ العدالة الانتقالية. فماجدولين الشارني ترأس لجنة الشهداء، وتشكل النساء أغلبية الموظفين العاملين في كل من هيئة الحقيقة والكرامة ولجنة الشهداء.⁵⁵

نتيجة لعوامل كثيرة، بما في ذلك مشاركة النساء في الحياة العامة لأول مرة، ودور المجتمع الدولي في تعزيز المعايير الدولية للمساواة، سبقت القيادة النسائية في [مجال] العدالة الانتقالية هيئة الحقيقة والكرامة: فقد شكلت النساء جزءاً كبيراً من المعينين الذين صمموا مؤسسات العدالة الانتقالية الحالية. فقد كان ثلثا لجنة بورد بالة، التي وضعت القائمة الرسمية لشهداء الثورة، من النساء؛⁵³ وعملت ثلاث نساء

عملية تأسيس هيئة الحقيقة والكرامة ومكاسب النساء



إن حضور النساء ومشاركتهن في كل مرحلة من مراحل العملية الانتقالية يمثل أمراً هاماً. فقد قدم منظوراً إنسانياً في لحظات أساسية، لاسيما بإنشاء حصة للجنسين في هيئة الحقيقة والكرامة، وإنشاء لجنة المرأة لمعالجة حالات الضحايا من النساء على وجه التحديد، وفتح نقاط وصول إلى منظمات المجتمع المدني لجلب المزيد من أصوات النساء إلى هذه العملية.

كيف حدث هذا؟

كما لوحظ، فإن مشاركة المرأة في المجال العام ليست مسألة جديدة في تونس. من الناحية التاريخية، قاد البلد المنطقة في المشاركة الاقتصادية والسياسية للمرأة، بمجموعة من القوانين التقدمية التي تشجع المساواة، على الورق على الأقل. حتى مع سياسات مثل التعميم رقم 108، كانت مشاركة المرأة في الحياة العامة جزءاً طبيعياً من القصة التونسية. وشاركت المرأة أيضاً بنشاط في الثورة، وشكلت 30 في المائة من الضحايا الذين خدمتهم لجنة الشهداء.⁵⁶ وقامت المؤسسات السياسية الانتقالية في وقت مبكر بتقنين حقوق المرأة عبر حصة تشريعية قدرها 30% لانتخابات الجمعية التأسيسية وضمانة دستورية للمساواة.⁵⁷

ساعدت هذه السابقة على ضمان أن تشمل هيئات العدالة الانتقالية على نساء منذ البداية. وقام الأفراد المكلفون بإنشاء اللجان المبكرة بتعيين نساء في الأدوار الرسمية. لكن افتقرت عملية التعيين إلى الشفافية وفي حالة لجنة بوردباله واللجنة الفنية، اختار رؤساء كل منهما فريقهما. وفي حين أدى ذلك إلى تسييس العملية، أدى أيضاً إلى تعيين نساء بارزات في المناصب الرئيسية. وأشار سمير ديلو، وزير حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية، إلى أن عملية اختيار اللجنة الفنية، التي تضم ثلاث نساء، جرت على "الطريقة التونسية، [من خلال] الاتصالات الشخصية والشبكات الشخصية."⁵⁸ واختار رئيس لجنة بوردباله شخصياً 14 مفوضاً كُلفوا بوضع قائمة الشهداء والجرحى. وقد اختار تسع نساء،

أي ثلثي اللجنة، من قطاعات متنوعة، تضم أستاذات في القانون، وباحثات في علم النفس، وطبيبات، وقاضيات.⁵⁹ وبالمثل، كانت النساء اللواتي عملن كمفوضات في هيئة الحقيقة والكرامة مهنيات بارزات قبل تعيينهن: فقد كانت حياة ورتاني (التي خدمت في لجنة بوردباله) طبيبة نفسية؛ وكانت ابتهاج عبد اللطيف مؤسسة ورئيسة جمعية نساء تونسيات، وكانت سهام بن سدرين (التي كانت منظمته، المركز التونسي للعدالة الانتقالية، جزءاً من اللجنة الفنية) صحفية وناشطة في مجال حقوق الإنسان؛ وكانت علا بن نجمة (التي عملت في اللجنة الفنية) محامية؛ وكانت ليليا بوقرة طبيبة. وهكذا، كان لدى العديد من النساء سجلات راسخة في مجال العدالة الانتقالية عندما بدأت عملية اختيار أعضاء هيئة الحقيقة والكرامة.⁶⁰

وعندما أنشئت آليات إضافية، هيا بروز المرأة في اللجان الأولى المسرحية نقاط دخول إضافية استطاعت النساء أن يشاركن فيها، مثل:

- أشار تقرير لجنة بوردباله في أيار/ مايو 2012 تحديداً إلى الأضرار المحددة التي تعرضت لها النساء، وهكذا أكد على التركيز على مشاركة الضحايا من النساء في هيئات العدالة الانتقالية اللاحقة.⁶¹
- جرى تفويض اللجنة الفنية بأن تشكل النساء جزءاً من المنسقين في المشاورات الإقليمية؛ وعلى هذا النحو، فإن نحو 35% من العاملين في تقديم التسهيلات كن من النساء.⁶²
- في صياغة قانون العدالة الانتقالية، عملت نساء في اللجنة الفنية على أن تشمل حصة لا تقل عن الثلث من الجنسين تكون ممثلة في قيادة هيئة الحقيقة والكرامة.⁶³
- فور تشكيل هيئة الحقيقة والكرامة، دفعت المفوضات إلى إنشاء لجنة المرأة في إطار هيئة الحقيقة والكرامة، لتعالج الضحايا من النساء على وجه التحديد.⁶⁴

النوع الاجتماعي، بما في ذلك آثار العنف الجنسي، والأضرار المتصلة بالحمل، ووفاة أو إصابة أفراد الأسرة. وفي إشارة إلى صياغة هذا التقرير، ذكرت المفوضة السابقة، حياة ورتاني أن:

“لا شيء كان مكتوباً بشأن النساء بشكل خاص، وكان لابد من تخصيص جزء للنساء في ذلك التقرير.... ولحسن الحظ، كانت هناك ثلاث نساء أخريات من أنصار الحركة النسوية معي، وهكذا قمنا بصياغة مسودة [ذلك القسم].”⁷¹

وقد استندت اللجنة الفنية إلى ذلك في تعريف مصطلح الضحية على نحوٍ واسع في قانون العدالة الانتقالية، الذي كُف أيضاً بأن تنظر هيئات العدالة الانتقالية في التجارب التي لا يعاني منها إلا النساء.⁷² وفي اللجنة الفنية، تذكر حبيب نصار أن علا بن نجمة، وهي واحدة من ثلاث عضوات، “كانت حريصة جداً على دفع الأجندة الجنسانية في إطار العملية.”⁷³ وأشارت سلوى القنطري، رئيسة المركز الدولي للعدالة الانتقالية في تونس، إلى النساء العضوات في هيئة الحقيقة والكرامة بأنهن حليفات رئيسات. وسواء كان الحكم على لجنة التعويضات أو إنشاء لجنة المرأة، امتلكت تلك القائدات “فهماً حقيقياً للسبب الذي يوجب التركيز على المرأة في عمل هيئة الحقيقة.”⁷⁴ وفي كل حالة، لاحظ معظم الذين أجريت معهم مقابلات أنه بالرغم من عدم وجود مقاومة تذكر لتضمين المسألة الجنسانية،⁷⁵ فقد كانت المسؤوليات على الدوام هن اللواتي يثرن هذه المسألة:⁷⁶ فمن دون مثابرة النساء، ما كان من الممكن وجود الآليات المراعية للمنظور الجنساني مثل لجنة المرأة، وهي هيئة لها ميزانية مستقلة للضحايا من النساء، وولاية تتعلق بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في كل مستويات هيئة الحقيقة والكرامة.⁷⁷

وسهلت النساء في المناصب الرسمية المسؤولية، بوصفهن صانعات قرارات وموظفات، إمكانية الوصول إلى منظمات المجتمع المدني النسائية والضحايا من النساء.⁷⁸ وعزا بعضهم ذلك إلى ميل الضحايا إلى الثقة بالنساء. وكما أشارت إحدى المسؤوليات في لجنة الشهداء،

عزز الدعم المالي والفني المقدم من المجتمع الدولي المعايير التونسية الراسخة بشأن مشاركة المرأة في الحياة العامة. فقدم المركز الدولي للعدالة الانتقالية (ICTJ)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UDNP)، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومجموعات أخرى التمويل والمساعدة الفنية والتدريب على المعايير الدولية للمساواة بين الجنسين.⁶⁵ ودعم الشركاء الدوليون أيضاً منظمات جديدة تعمل في مجال النساء والعدالة الانتقالية، وشجعوا جماعات حقوق الإنسان على زيادة التركيز على احتياجات المرأة.⁶⁶ وساعدت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمركز الدولي للعدالة الانتقالية⁶⁷ على إقامة شبكات للمجتمع المدني تعمل في مجال العدالة الانتقالية، وساعدت المنظمات غير الحكومية الصغيرة على بناء القدرات، وركزت على زيادة مشاركة المرأة في عملية العدالة الانتقالية.⁶⁸ وعملوا أيضاً مع المبادرات التي تقودها الدولة. وقد أدرجت مفوضية حقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على سبيل المثال عنصراً جنسانياً في تدريبهما للجان الإقليمية المشاركة في الحوار الوطني،⁶⁹ واعتمد الخبراء الدوليون على الخبرة الدولية (في جنوب أفريقيا وتشيلي والأرجنتين، ولاسيما في المغرب، على سبيل المثال، تجربة العدالة الانتقالية العربية الأولى) لتدريب مسؤولي هيئة الحقيقة والكرامة على تطبيق أفضل الممارسات بشأن كيفية إدماج الجنسين.⁷⁰ وقد أدت عملية التركيز تلك إلى استكمال المعايير والالتزامات التونسية القائمة.

لِمَ يهتم ذلك؟

تمتلك النساء اللواتي يعملن صانعات قرار قيمة جوهرية؛ وقد سلطت التجربة التونسية أيضاً الضوء على الكيفية التي أثرت فيها مشاركة المرأة على طبيعة العملية ونتائجها.

فقد جلبت النساء من خلال عملهن كأعضاء في لجنة بوردبالة واللجنة الفنية وهيئة الحقيقة والكرامة، في المستويات المسؤولة منظوراً جنسانياً بطرق محددة: فقد أدى تواجد المرأة واستمرارها في المشاركة في لجنة بوردبالة، على سبيل المثال، إلى تضمين تقريرها النهائي قسماً عن الانتهاكات القائمة على أساس

”نحن نسعى دائماً إلى توفير الراحة لعائلات الشهداء الجرحى... لقد لاحظنا أن النساء أكثر رقة... الشيء الأهم الذي نسعى إليه هو الثقة.“⁷⁹

وسهلت النساء المسؤوليات إمكانية نفاذ نساء من دوائرهن الانتخابية. وكانت كثيرات منهن متخصصات في مجال العدالة الانتقالية ويدركن المشهد المتعلق بالجهات الفاعلة واستطعن الحفاظ على شبكات واسعة من المعارف،⁸⁰ وكن بمثابة الجسر بين العملية الرسمية وبين زميلاتهن العاملات خارج نطاقها.⁸¹ وأثبتت هذه الصلات أنها حاسمة في أثناء عملية تقديم الشهادات، حيث عملت المسؤوليات بشكل وثيق مع النساء في المجتمع المدني لزيادة مشاركة الضحايا من النساء. ولتسهيل ذلك، قامت منظمات المجتمع المدني النسائية بتشكيل مجموعات ضغط مع المسؤولين الذين لهم علاقات شخصية معهم، وأبقين على الاتصال المنتظم بهم،⁸² كما عبرت عن ذلك عضوة بارزة في إحدى منظمات المجتمع المدني قائلة:

”لدي علاقة جيدة جداً مع أعضاء لجنة المرأة فقد عملنا معاً على مختلف مشروعات المجتمع المدني.“⁸³

ويفصل القسم التالي كيف تقبلت النساء في مستويات صنع القرار العليا توصيات القيادات النسائية في المجتمع المدني، وكيف تمكنت النساء داخل الآليات الرسمية وخارجها من تحويل العملية بشكل جماعي إلى تطبيق نهج أكثر مراعاة للنوع الاجتماعي. ومع ذلك، ساهم الاعتماد على العلاقات الشخصية أيضاً في تسييس العملية والافتقار إلى الشفافية، وهي أمور لازالت هذه العملية تُنتقد بسببها. فقد اعتمد العديد من الضحايا على العلاقات الشخصية ومواقف الأفراد للنفوذ إلى الآليات الرسمية.⁸⁴ وكان يُنظر إلى المسؤوليات أحياناً على أنهم متعاطفات مع جماعات محددة في المجتمع التونسي شديد الاستقطاب، وبالتالي تشوهت مصداقيتهم بالإضافة ومصداقية العملية برمتها.⁸⁵ وتسببت هذه الديناميات أيضاً في حدوث انقسامات وتنافس بين منظمات المجتمع المدني. فعلى سبيل المثال، أسست رئيسة لجنة المرأة جمعوية نساء تونسيات، ولكن بعد أن نددت شبكة أكبر للدفاع عن العدالة الانتقالية بهيئة الحقيقة والكرامة،

غادرت جمعية نساء تونسيات الشبكة.⁸⁶ وقد مكّنت تلك الطبيعة ذات الدافع الشخصي للعملية الصحافية والجمهور من إضعاف بعض الأطراف الفاعلة بما أدى إلى تآكل ثقة الجمهور بها.⁸⁷

المكسب 2: تسهّل منظمات المجتمع المدني النسائية لقيام عملية مفتوحة يمكن الوصول إليها ماذا يعني هذا؟

عملت منظمات المجتمع المدني النسائية مع النساء على المستوى الشعبي ومع اللواتي يشغلن مناصب رسمية، فمثلت جسراً بين الضحايا ومؤسسات العدالة الانتقالية الرسمية. وقد أدى عملهن إلى زيادة عدد الضحايا النساء اللواتي أدرجن تجاربهن في عملية إعادة كتابة التاريخ التونسي. لقد جلبت منظمات المجتمع المدني المصداقية للعملية وأعدت العملية للشعب.⁸⁸ وفي خضم القلق العام المستمر إزاء غياب الشفافية والتسييس في هيئة الحقيقة والكرامة،⁸⁹ رأت معظم منظمات المجتمع المدني أن وجود هيئة الحقيقة والكرامة ضرورياً لتحقيق المصالحة والاستقرار في تونس،⁹⁰ واستخدمت شبكاتها على مستوى البلاد للوصول إلى الضحايا وتسهيل مشاركة المرأة في عملية تقديم الشهادات.⁹¹

عندما أصدرت هيئة الحقيقة والكرامة تقريرها الأول عن شهادات الشهود في عام 2015، لم تقدم النساء سوى 5% من العدد الإجمالي للشهادات.⁹² وقد بذلت منظمات المجتمع المدني النسائية جهودها لجعل عملية جمع الشهادات أكثر انفتاحاً ويسهل الوصول إليها من قبل النساء. وباستخدام شبكاتها الإقليمية، جعلت ممثلات من آليات العدالة الرسمية على اتصال مباشر مع جماعات خارج تونس العاصمة، بل قامت بجمع الشهادات بنفسها. ولم تواجه تدخلاتها عقبات هيكلية فقط مثل صعوبة الوصول لنقاط جمع الشهادات، أو الحاجة إلى نساء ليقمن بتحرير البيانات، بل واجهت الوصمة الثقافية المتعلقة بالضحية وافترضان تقديم الشهادة يجعل المرأة وكأنها قد نجت بعد تعرضها

شأنها أنتسهلا لوصولها لهذه العملية، بالإضافة إلى تفعيلها لحوالها أيضاً من خلال عملها على أرض الواقع.

وحتى يحين الموعد النهائي لتقديم الشهادة في حزيران/ جوان 2016، انخرطت منظمات المجتمع المدني في حملات زيادة التوعية التي أبرزت أهمية كل من عملية العدالة الانتقالية ومشاركة النساء فيها.⁹⁷ اعتقدت نساء كثير، في البداية، أن تجاربهن أقل أهمية من تجارب أزواجهن أو إخوانهن أو أبنائهن. وكما أوضح خبير العدالة الانتقالية وحيد الفرشيشي:

”كانت معظم النساء زوجات [أو] أخوات لرجال عانوا أثناء الحكم الديكتاتوري، واللواتيلا يعتبرن أنفسهن ضحايا مباشرة... ولم يتحدثن إلا عن أزواجهن، وأبنائهن، وأبنائهن، لكنهنلم يتحدثن عن أنفسهن مباشرة بصفتهم ضحايا⁹⁸“

واستجابة لذلك، بدأت مجموعات نسائية كثيرة بزيادة التوعية بشأن الأمور التي تمثل انتهاكاً، وبشأن أهمية مشاركة المرأة في العملية.⁹⁹ قالت سامية لطيف، عضو جمعية النساء التونسيات للبحث والتنمية، التي أسست منظماتها مراكز استماع للنساء الضحايا: ”كنا نذهب إلى المناطق، ونتحدث إلى النساء، وكان الخبر ينتشر، وكنا نقول لهن إنهن يملكن حقوقاً اجتماعية واقتصادية، وإن هذه الحقوق قد انتهكت.“¹⁰⁰ ومارست مجموعات أخرى نشاطات مماثلة: فتعاونت منظمة محامين بلا حدود مع المجموعات النسائية التونسية في إنشاء مراكز متنقلة لمساعدة النساء في المناطق الواقعة خارج تونس العاصمة على فهم حقوقهن وفهم أهداف هيئة الحقيقة والكرامة،¹⁰¹ وبثت جمعية تونسيات إعلانات تلفزيونية قصيرة تروج لعملية العدالة الانتقالية وتشجع النساء على الإدلاء بشهادتهن.¹⁰²

أعدت منظمات المجتمع المدني صياغة ما تعنيه المشاركة، ورفعتن شأن عملية تقديم الشهادة بوصفها أمراً أساسياً ليس للفرد فحسب، بل للمجتمع أيضاً، ووسيلة لإعادة كتابة التاريخ التونسي وضمان عدم حدوث مثل هذه الانتهاكات مرة أخرى.¹⁰³ وفي

لعنف جنسي. فسعت إلى إعادة صياغة الخطاب المتعلق بأهمية المشاركة، كيتفهم الضحايا الإناث أن مشاركتهن تمثل واجبا وطنيا وأن مساهمتهن تمثل جزء من فرصة جماعية لتصحيح الحكاية التاريخية الخاصة بتونس. ونتيجة لذلك، بحلول أيار/ مايو 2016 الموعد النهائي لجمع الشهادات، جاء أكثر من 20% من الشهادات من نساء. وساعدت زيادة عدد أصوات النساء في العملية على إعادة كتابة دور المرأة في التاريخ التونسي ومكنت من وضع تعريف جديد لمصطلح الضحية تضمن التجارب المتنوعة للنساء، بما في ذلك الانتهاكات الاجتماعية والاقتصادية التي أثرت في المرأة بطرق مختلفة.

كيف حدث هذا؟

فتحت الثورة مجالا غير مسبوق لعمل المجتمع المدني. واستطاعت المجموعات القائمة أن تعمل خارج المساحات التي أقرها النظام، وغدت المجموعات الجديدة، لاسيما المجموعات ذات الميول الإسلامية، حرة في أن تعمل وتنمو وتقوى.⁹³ وكان نطاق العديد من هذه المجموعات التي شكّلت حديثاً يتعلق بمساعدة النساء ضحايا النظام على وجه التحديد،⁹⁴ بينما تحولت المجموعات النسائية القائمة، مثل الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات وجمعية النساء التونسيات للبحث والتنمية، من أجل الاستجابة للحاجة إلى زيادة المشاركة في العدالة الانتقالية.⁹⁵ ونظرا لأن تقارير تقديم شهادات هيئة الحقيقة والكرامة المبكرة قد أظهرت أن النساء لم يشكلن إلا نسبة صغيرة من المشاركين، فقد وضعت منظمات المجتمع المدني النسائية استراتيجيات لتشجيع النساء على الإدلاء بشهادتهن. امتلكت منظمات المجتمع المدني القدرة على الوصول المباشر إلى الضحايا وتمتعت بالمصداقية معهن، ومع أعضاء هيئة الحقيقة والكرامة من النساء.⁹⁶ وقد كان منهجها يهدف لتحقيق هدفين:

- زيادة التوعية بين التونسيين بعملية العدالة الانتقالية ووضع النساء كضحايا؛ و
- تحديد الحواجز الجنسانية [التي تعرقل] عملية تقديم الشهادة وتقديم توصيات لأعضاء هيئة الحقيقة والكرامة فيما يتعلق بالتعبير ائالمناسبة التي من

وفي الوقت نفسه، عالجت هذه المنظمات أيضاً العوائق الإجرائية التي تعرقل مشاركة المرأة في عملية جمع الشهادات، بما في ذلك الوصمة الثقافية المحيطة بضحايا العنف الجنسي، وعدم القدرة على ترك العمل أو الأسرة من أجل الإدلاء بالشهادة، والحاجة إلى تقديم خدمات إضافية للضحايا مثل الدعم النفسي الاجتماعي أو الطبي. ففي أماكن كثيرة، على سبيل المثال، يمكن أن يلحق القيام بإجراء بسيط يتمثل في الذهاب إلى نقطة جمع الشهادات العاربالنساء، بما أن الكثيرين يساؤون بين حدوث انتهاكات ضد النساء وحدث اعتداء جنسي. وكما أشارت أحلام نصيري، مديرة المركز التونسي المتوسطي:

”إنهن يخشين مناعتبار مجرد [إجراء] الاتصال بمثابة مؤشرا على أنهنقد تعرضنلاعتداء جنسي.“¹¹⁰

عالجت بعض المنظمات هذه التحديات بجمع الشهادات بصورة مباشرة، وتقديمها إلى هيئة الحقيقة والكرامة بالنيابة عن الضحية. وقامت جمعية ”نساء تونسيات“ بتدريب النساء على كيفية الإدلاء بشهادتهن، وجمعت أكثر من 400 شهادة من السجينات السياسيات وأولئك اللواتي عانين من التهميش الاجتماعي والاقتصادي بسبب منعهن من الحصول على فرص تعليمية أو مهنية.¹¹¹ وقد جمع المركز الدولي للعدالة الانتقالية الشهادات وساعد في النهاية على جمع وتقديم ملف جماعي يمثل آلاف النساء اللواتي تأثرن بالتعميم رقم 108-112. واستخدمت منظمات المجتمع المدني أيضاً صلاتها مع المسؤولين لاعتبار حالات معينة ”عاجلة“، بحيث يمكن أن تلقى اهتماماً فورياً.¹¹³

بالإضافة إلى جمع الشهادات وحالات التتبع السريع، عملت منظمات المجتمع المدني مع هيئة الحقيقة والكرامة على تفعيل الإجراءات التي حسّنت وصول الضحايا للنساء، وأخذ المفوضون توصياتهن بطريقة جدية. وقد مثلت منظمات المجتمع المدني النسائية مرة أخرى الجسر بين هيئة الحقيقة والكرامة والسكان الذين خدمتهم. وتقول هند بوزيري، رئيسة جمعية نساء تونسيات:

هذا المسعى، عملت المجموعات النسائية أيضاً على زيادة التوعية بين الرجال بشأن الأضرار التي لحقت بزوجاتهم وأمهاتهم وبناتهم، نتيجة لسجن أحد أقاربهن في الغالب. وعملت على إعادة صياغة معاناة المرأة بوصفها عملاً بطولياً، موضحة خطورة الانتهاكات التي تعرضت لها النساء لأزواجهن وأبنائهن.¹⁰⁴ وقد قلل ذلك من وطأة وصمة العار الناجمة عن تقديم الشهادة، ورفع أهمية مشاركة المرأة أمام أسرتها المباشرة.

وعملت منظمات المجتمع المدني أيضاً كمنصة رئيسة لأعضاء هيئة الحقيقة والكرامة للتحدث مباشرة إلى السكان المحليين وتبديد المفاهيم الخاطئة حول العملية.¹⁰⁵ واعتمد أعضاء هيئة الحقيقة والكرامة على شبكات المجتمع المدني الموثوقة للوصول إلى الناس، لاسيما في المناطق الواقعة خارج تونس العاصمة. وكما ذكرت ابتهاج عبد اللطيف، رئيسة لجنة المرأة:

”دعيت إلى زيارة العديد من المحافظات. لم أرفض أي دعوة مقدمة من أي منظمة غير حكومية في تونس... كنت أذهب أسبوعياً إلى تلك المناطق للقاء النساء من خلال ورش عمل.“¹⁰⁶

تمكنت منظمات المجتمع المدني من تسهيل بناء الثقة بين الضحايا والعملية لأن لديها مصداقية مع كل منهما.¹⁰⁷ وكما تلخص سلوى القنطري في المركز الدولي للعدالة الانتقالية:

”في نهاية المطاف، يعرف الضحايا الجمعيات – وكانت لجنة الحقيقة تمثل لجنة جديدة جاءت بعد علاقتهن بالجمعيات.“¹⁰⁸

لقد لعبت منظمات المجتمع المدني النسائية المحلية دوراً حاسماً في هذا الصدد، لاسيما في المناطق. ومن خلال عملها على المستوى الشعبي لعدة سنوات، فقد كانت تمثل كيانات موثوق بها؛ كما أدى تأييدها لهيئة الحقيقة والكرامة إلى ترسيخ تلك المصداقية.¹⁰⁹ وقد أدت هذه الجهود مجتمعة إلى فتح العملية أمام الضحايا من النساء. ورفعت منظمات المجتمع المدني وعي المرأة بشأن الشخص الذي يعتبر ضحية، وأعدت صياغة الخطاب بشأن ما تعنيه المشاركة، وسهّلت بناء الثقة بين الضحايا والعملية التي استهدفت خدمتهن.

”لقد عمل الكثير من أعضاء هيئة الحقيقة والكرامة في المجتمع المدني قبل ذلك - نحن نعرفهم جميعاً [...] لقد دعوناهم إلى مناسبات تتعلق بالعدالة الانتقالية، وكنا نحضر النساء الضحايا كضيفات. [...] وكنا نجلس مع هيئة الحقيقة والكرامة ونحدث عن التقنيات المتعلقة بالاستماع إلى الضحايا من النساء.“¹¹⁴

لم يهم ذلك؟

بديلة للضحايا من النساء لتقديم شهادتهن، وأقامت شركات مع كيانات حكومية تتمتع بقدر أكبر من النفاذ إلى الأقاليم أو تتمتع بثقة المجتمع، بما في ذلك وزارات حقوق الإنسان والمرأة والصحة والشؤون الاجتماعية.¹²⁴

تمثل زيادة مستويات مشاركة المرأة بمقدار خمسة أضعاف، أي من 5 في المائة إلى 23 في المائة، خطوة مهمة باتجاه إرساء عملية العدالة الانتقالية وتعزيز النهوض بصوت المرأة وفعاليتها.¹²⁵ فقد ساعد تقديم الضحايا النساء لشهادتهن إلى هيئة الحقيقة والكرامة على تشكيل المفهوم التونسي لمصطلح الضحية بطرق مهمة، ولفت انتباه الجماهير إلى طيف واسع من انتهاكات حقوق المرأة. ومع ذلك، بقيت ثمة حواجز: فالجدول الزمني القصير للعملية والافتقار إلى الموارد عنيًا أن منظمات المجتمع المدني لم تستطع الوصول إلى جميع السكان المهمشين، ولا تزال وصمة عار العنف الجنسي مستمرة، كما شوه انعدام الشفافية العملية في نظر العديد من التونسيين الذين شعروا بأن النفاذ يعتمد على معرفة الأشخاص المناسبين.¹²⁶ وعلاوة على ذلك، أدت المناورات السياسية إلى تقويض الدعم، لاسيما قانون المصالحة الاقتصادية الذي هدد بالتعدي على ولاية هيئة الحقيقة والكرامة.¹²⁷ وفي حين أيدت منظمات المجتمع المدني صراحة الآليات القائمة، على أمل تعزيز المصادقية فيها، رأى تونسيون كثير في نهاية المطاف أن العملية غير شرعية، وهو ما يمثل تحدياً مستمراً بالنسبة لتونس.¹²⁸

المكسب 3: الاعتراف بطيف أوسع للوقوع ضحية

ماذا يعني هذا؟

إن العملية التونسية هي العملية الأولى التي تعترف رسمياً بالأضرار الاجتماعية والاقتصادية بوصفها انتهاكات تستدعي الإنصاف والتعويض المادي.¹²⁹ ومن خلال التوسع في مفهوم الضحية، تشتمل آليات

وجدت النساء في المجتمع المدني أن مفوضي هيئة الحقيقة والكرامة متقبلين لاسيما المفوضات، وبما أن منظمات المجتمع المدني النسائية مثلتمخاوفهن، فقد عدّلت هيئة الحقيقة والكرامة إجراءاتها المتعلقة بجمع الشهادات لتوفير خدمة أفضل للنساء. ولتسجيل الضحايا وأخذ بياناتهن، أطلقت هيئة الحقيقة والكرامة وحدات متنقلة في تسع محافظات من أصل 24 محافظة.¹¹⁵ وضمّن القائمون على أخذ البيانات سرية جمع الشهادات في أماكن خاصة، وتشفير جميع الشهادات باستخدام رقم الملف بدلاً من الاسم، والسماح للوكلاء بالإدلاء بشهادتهم نيابة عن الضحية، والسماح للنساء بتقديم شهادتهن في أي مكان، ليس في قران فقط.¹¹⁶ وأكدت المجموعات النسائية على التدابير المتعلقة بالخصوصية للضحايا، الأمر الذي أدي بدوره إلى تحفيز المزيد من النساء على الإدلاء بشهادتهن، لاسيما فيما يتعلق بالانتهاكات الحساسة مثل الاعتداءات الجنسية.¹¹⁷ وقامت هيئة الحقيقة والكرامة عمداً بتوظيف نساء حيث يمكن للمرأة أن تختار امرأة لأخذ بياناتها،¹¹⁸ وكان ثمة قاضيات في جميع الوحدات.¹¹⁹ كذلك ساعدت التغييرات الإجرائية الطفيفة، مثل السماح للمرأة بتقديم بياناتها مجزأة بدلاً من تقديمها كاملة في وقت واحد، على جعل العملية مريحة للمرأة بشكل أكبر.¹²⁰ وأدرجت هيئة الحقيقة والكرامة أيضاً الحاجة إلى تقديم دعم شامل للضحايا، وعملت على توفير وحدات طبية ونفسية بالتزامن مع أخذ البيانات.¹²¹ وأشارت كثيرات ممن أجريت معهن مقابلات إلى أنه كانت هناك نساء تقف خلف كل ضحية من الرجال وحافظن على وحدة أسرهن.¹²² وللوصول إلى هؤلاء النساء، شجعت هيئة الحقيقة والكرامة الرجال على جلب زوجاتهم عندما كانوا يأتون للإدلاء بشهادتهم، بل وقامت بتغيير بروتوكول أخذ البيان ليشمل سؤال جميع الضحايا الرجال عن النساء اللاتي يوجدن في حياتهم.¹²³ وأنشأت كل من لجنة الحقيقة ولجنة الشهداء نقاط وصول

كيف حدث هذا؟

وضعت لجنة بودريالة الأساس¹³³ لتوسيع مفهوم الوقوع ضحية من خلال تحديد الأضرار الجنسانية بصفة خاصة - مثل الاعتداء الجنسي، وتهديدات من هذا القبيل، وانتهاكات الخصوصية، والإجهاض الناجم عن العنف - في العملية لأول مرة. وكشف التقرير أيضاً عن تصورات المرأة تعرضهن للإيذاء في ظل حزب التجمع الدستوري الديمقراطي:

”تجنب العديد من النساء مناقشة تجاربهن الخاصة أو المباشرة [و] أدلين بشهادتهن كضحايا غير مباشرين... حيث قُدمن شهادتهن إلى اللجنة كأمهات أو زوجات أو أخوات.“¹³⁴

وعلى الرغم من أن التقرير قد أوضح بعض التجارب والمواقف الفريدة للنساء، لم يشر إلا إلى مفهوم ”الضحية غير المباشرة“ باختصار. كما تشير حياة ورتاني قائلة:

”في التقرير الأول، لم نتحدث في الحقيقة عن الضحايا المباشرين وغير المباشرين... لم تظهر فكرة الضحية غير المباشرة إلا بعد حدوث تمييز خطير ضد المرأة فيما يتعلق بتوزيع التعويضات.“¹³⁵

قررت لجنة بودريالة أنه لكي تحصل النساء على الخدمات والتعويضات، كان من الضروري اعتبار تجاربهن كأمهات وزوجات وأخوات أشكالاً شرعية للتعرض للإيذاء، وليست مجرد أضرار جانبية للحكم الديكتاتوري. وعلى هذا النحو، اقترضت لجنة بودريالة مفهوم ”غير المباشر“ من عملية العدالة الانتقالية المغربية للمساعدة على تفسير سبب إعطاء الحقل للنساء اللواتي لم يسجنن أو يتعرضن للتعذيب في الحصول على التقدير وعلى التعويضات.¹³⁶

وأبرزت القصص التي تم اكتشافها خلال عملية الحوار الوطني والنقاش التشريعي بشأن قانون العدالة الانتقالية أن سجن الرجال يؤثر سلباً على أفراد أسرهم من النساء. وقال محمد كمال الغربي،

العدالة الانتقالية مجموعة أكثر تنوعاً من التجارب. وغالباً، ما تُعرّف عمليات العدالة الانتقالية في المقام الأول حاجات النساء من خلال وضعهن كضحايا للعنف الجنسي والذي يتجاهل، على الرغم من أهميته، النطاق الأوسع من الأضرار الجنسانية التي تتحملها المرأة. وقد عانت الكثيرات من النساء من الانتهاكات ”المباشرة“ للسجن والتعذيب والعنف الجنسي، لكن اعترفت العملية التونسية أيضاً بمجموعة من الانتهاكات الاجتماعية والاقتصادية غير المباشرة التي أثرت في النساء وحدهن. وقد شملت الانتهاكات غير المباشرة الأعباء الإضافية التي تحملتها النساء اللواتي سُجن أقاربهن وتُركن بلا دخل لإعالة أسرهن¹³⁰ والنساء اللواتي طردن من المدرسة وسُرحن من وظائفهن في القطاعين العام والخاص بسبب ارتدائهن للحجاب،¹³¹ والنساء اللواتي تعرضن للمضايقات اليومية، أو أُجبرن على تحمل مراجعات أمنية مزعجة ومنتظمة، بسبب أفعالهن السياسية أو أفعال أسرهن.

إن تقسيم عملية العدالة الانتقالية - إلى هيئات متعددة تعالج مختلف فئات الضحايا - جعلت التعريفات المتعلقة بمصطلح الضحية محل نزاع على نحو خاص. وقد أشار تقرير صادر عن مركز الكواكبي للتحول الديمقراطي في عام 2015 إلى أن تسييس العدالة الانتقالية قد أدى إلى تسلسل هرمي للضحايا بحكم الأمر الواقع، وإلى ميل للنظر إلى بعض الضحايا بشك.¹³² ولا يزال هذا التحدي قائماً اليوم.

وعلى الرغم من ذلك، أدى الاعتراف بانتهاكات متنوعة أيضاً إلى توسيع نطاق فهم الوقوع ضحية في العملية التونسية. وجرى التعبير عن الأشكال المتعددة للإيذاء الذي تعرضت له النساء في ظل نظامي حزب التجمع الدستوري الديمقراطيمن خلال الشهادات التي جمعتها وقدمتها منظمات المجتمع المدني وفرادى من النساء. وتطور تعريف مفهوم الوقوع ضحية مع كل مرحلة من مراحل عملية العدالة الانتقالية، حيث كانت قصص النساء بالغة الأهمية لتأسيس الفهم الأوسع لمجموعة من الانتهاكات التي أثرت في حياة النساء خلال سنوات حكم النظام.

رئيس شبكة العدالة الانتقالية التونسية، وعضو اللجنة الفنية: 137 "في بعض الأحيان كانت شهادات الضحايا من النساء أكثر تأثيراً بسبب حساسية إساءة معاملتهن." وفي الوقت الذي ناقش فيه المشرعون قانون العدالة الانتقالية، قدمت شبكات المجتمع المدني إلى الجمعية التأسيسية أمثلة إضافية على الضرر الجنساني. وذكرت سميرة مرعي، وكانت عضواً في البرلمان وقتذاك قائلة:

"كانت هناك حقا قصص نساء مؤثرة... ما نتعلمه من ذلك هو أن النساء يمثلن ضحايا بصورة غير مباشرة ويدفعن ثمناً باهظاً." 138

لقد كان إدراج قانون العدالة الانتقالية الصريح للأسرة في تعريفها المتعلق بماهية الضحية، فضلاً عن توجيهه الإضافي إلى "مراعاة وضع... المرأة"، 139 قد أعطى هيئة الحقيقة والكرامة ولاية واسعة. وكشف تقديم شهادات المرأة أمثلة ملموسة عن أنواع الاعتداءات التي تعرضت لها النساء، وأتاح إنشاء لجنة المرأة مجالاً للتحقيق في هذه الانتهاكات بشكل كامل.

لقد رفعت قصص النساء من تنوع معاناة النساء، وكشفت عن أشكال إساءة أوسع نطاقاً وأوسع انتشاراً مما كان يظن سابقاً، 140 بما في ذلك استخدام العنف الجنسي كتكتيك تخويف 141 والانتهاكات الاجتماعية - الاقتصادية التي أثرت على المرأة العلمانية والإسلامية على حد سواء. 142 وكما قالت هند البوزيري، رئيسة جمعية نساء تونسيات:

"تعرضت كل امرأة لنوع مختلف من الاعتداءات - الاقتصادية والنفسية والاجتماعية والقانونية والمؤسسية والجسدية." 143

ومثل عدد من المجموعات النساء المحجبات على وجه الخصوص، وشددت على الآثار الفريدة للتمييز الاجتماعي - الاقتصادي في حياتهن، مبرهناتاً علناً أن ذلك يمثل شكلاً جديداً من أشكال الانتهاك. 144 قالت إحدى النساء الأعضاء في منظمة مجتمع مدني بارزة: "إن انتهاك أي حرية شخصية هو بالنسبة لنا انتهاكاً جسيماً ضد المرأة".

وقد ثبتت قوة الملف الجماعي المعني بالتعميم رقم 108، الذي نشرته شبكته شبكة مكونة من 11 منظمة مجتمع مدني وسهّله المركز الدولي للعدالة الانتقالية. 145 من بين آلاف الشهادات التي تفصّل الانتهاكات التي عانى منها الناس بموجب التعميم رقم 108، جمع هذا الائتلاف شهادات 140 امرأة تبين بوضوح تنوع الانتهاكات الاجتماعية - الاقتصادية التي تعرضت لها النساء والطابع المنهجي لتلك الانتهاكات التي ارتكبتها التجمع الدستوري الديمقراطي. 146 وأوجزت مديرة المركز الدولي للعدالة الانتقالية سلوى القنطري الاستنتاج النهائي للملف بما يلي:

"حالما ترتدين ذلك الحجاب، تصبحين مواطنة من الدرجة الثانية. الدرجة الثانية." 147

ومن الناحية النقدية، كشف الملف عن أن التهميش الاجتماعي والاقتصادي بوصفهم يمثل الفئة الأكبر من الانتهاكات المنهجية التي أشارت إليها النساء يقوض الافتراض السائد بأن التجربة الأساسية للإساءة تجاه النساء تكون من خلال العنف الجنسي. وقد استخدم النشطاء هذه الشهادة للضغط على السياسيين لحظر التعميم رقم 108، الذي لا يزال حبراً على ورق، وإن لم يُطبّق على نطاق واسع. 148

لِمَ يَهْمُ ذَلِكَ؟

كان تطور مفهوم الضحية خطوة حاسمة للأمم بالنسبة للعدالة الانتقالية في تونس. وبالنسبة للمرأة على وجه الخصوص، انتقل النقاش من مسألة من الذي ينبغي الاعتراف به كضحية، إلى مسألة كيف يجب أن تعالج أشكالاً مختلفة من الانتهاكات في إطار هذه العملية. ويؤكد الفهم الموسع تجارب النساء جديده ومتنوعة، وتشكل جزءاً حيوياً من السردية التاريخية لتونس.

إن التوسع في [تعريف] "الضحية" ليشمل مجموعة واسعة من الانتهاكات جاء كنتيجة للتحديات التي تواجه التونسيين الذين يبحثون عن العدالة. ورأى بعض المشاركين أن تصنيف المباشر/ غير المباشر قد خلق تصنيفاً للإساءة بحكم الواقع، على الرغم من تأكيد القانون الواضح على المساواة بين جميع الضحايا. 149

وفي مراحل مبكرة في هذه العملية، أثبت مفهوم غير المباشر أنه ضروري للمساعدة على شرح طرق الاضطهاد التي تعرضت لها كثير من النساء. لكن اليوم، ترغب العديد من منظمات المجتمع المدني في إلغاء هذا التمييز. وقد عبّرت هند البوزيري عن ذلك قائلة:

“أحد أهم الأشياء لدينا كمجموعة من منظمات المجتمع المدني وخلال العمل الذي أنجزناه... هو أننا أثبتنا أن فكرة الضحية المباشرة وغير المباشرة هي هراء. فالنساء اللواتي كان يُنظر إليهن بوصفهن ضحايا غير مباشرات يتعرضن أحياناً لإساءات أشد وطأة من النساء الضحايا المباشرات.”¹⁵⁰

حتى حياةورتاني، التي ساعدت في تدوين مفهوم “غير المباشر” والتوسع في تعريف الضحية ليشمل الأمهات والبنات والأخوات، قالت بعد تفكير:

“هذا المفهوم عن الضحية غير المباشرة يزعني قليلاً، لأنه إذا كنا نتحدث عن ضحية غير مباشرة، فإننا نقلل من جهودها ونقللما عانتها أيضاً.”¹⁵¹

وهناك فئة أخرى من الضحايا التي تزيد من تعقيد التسلسل الهرمي المتصور للضحايا: وهي الفئة التي ينظر إليها أنها “عاجلة”. وتعترف كل من لجنة الشهداء وهيئة الحقيقة والكرامة بالحالات “العاجلة” وتعطيها الأولوية من خلال تلبية احتياجات هؤلاء الضحايا أو معالجة تعويضاتهم قبل الآخرين،¹⁵² لكن لا توجد معايير محددة ومتاحة للجمهور لما يجعل الحالة عاجلة¹⁵³: فالحالة العاجلة يمكن أن تقوم على أساس الحاجة الطبية أو الاقتصادية، أو خطورة الانتهاك، أو الحالة الأسرية أو الاجتماعية.¹⁵⁴ ويُنْتَبَه للقضايا وتُعالج بطريقة مخصصة، وأشار العديد من قادة المجتمع المدني إلى أنهم يستخدمون قنوات غير رسمية تقوم على أساس العلاقات الشخصية لتسريع الحالات العاجلة المتعلقة بالضحايا الذين يعملون معهم.¹⁵⁵

وعلى الرغم من أن مفهوم “الضحية” لا يزال مفهوماً يوجد خلاف بشأنه في تونس، فإن الاعتراف الرسمي بالأضرار الاجتماعية – الاقتصادية له تبعات مهمة. فهو يمكن النساء وأسرهن ومجتمعاتهن المحلية اعتبار بعض الأضرار التي تعاني منها المرأة أضراراً شرعية وتستحق التعويض. كما أنه يعطل سرديّة العدالة الانتقالية التي تحصر الضرر الذي تتعرض له النساء بأنهن ضحايا للعنف الجنسي في المقام الأول، ويوسع المنظور الذي يفهم المجتمع من خلالهما تتعرض له المرأة. ولا ينفى هذا الاعتراف الواسع النطاق أهمية معالجة الأضرار الجنسية، حيث لا تزال وصمة العنف الجنسي في تونس تشكل عقبة كبيرة تواجه الضحايا الباحثات عن العدالة، لكن التصور الموسع يضيف فارقاً دقيقاً إلى فهم كيفية تأثير القمع والنزاعات في المرأة.

ويترتب على هذا التحول تداعيات علمية الانتقال السياسي في تونس أيضاً. فالاعتراف بالطرق المتنوعة التي عانت منها المرأة من قمع الدولة يقلب رأساً على عقب مظهر المجتمع التقدمي الذي سعى بورقيبة وبن علي إلى إبرازه، والذي كان حصول المرأة فيها على المساواة أحد سمات الحداثة.¹⁵⁶ إن السجل التاريخي التونسي يتضمن بوضوح الآن خبرات النساء المتنوعة، ويعري حقيقة دولة لم تكفل الحقوق المدنية والسياسية والعائلية التي وعد بها القانون التونسي لجميع التونسيين.¹⁵⁷

خاتمة

معالجة مختلف أنواع الانتهاكات. وينطوي هذا الأمر على آثار حاسمة بالنسبة للمرأة، التي كثيراً ما يتم إغفال تجاربها في التصورات النمطية للضرر الأخرى غير كونها ضحية العنف الجنسي. علاوة على ذلك، يسهم تعريف تونس الموسع لمصطلح الضحية في تطوير النقاش العلمي الذي يتطور حول ما إذا كان بإمكان العدالة الانتقالية أن تمثل أداة للتحويل المجتمعي. ولا يعني هذا أن عملية العدالة الانتقالية في تونس ستعالج أمراضها الاجتماعية، لكن تظهر الحالة التونسية من الناحية العملية، بلا ريب، الإمكانيات الكامنة لمثل هذه العمليات.

شاركت النساء في جميع مراحل عملية العدالة الانتقالية التونسية في جميع المستويات. وقد أدت مشاركتهن النشطة في أدوار قيادية رئيسية، كمنسقات في المجتمع المدني، وكضحايا يدلين بشهادتهن، إلى التوصل لفهم أعمق للمعاناة التي تعرض لها التونسيون خلال النظامين السابقين. عملت المسؤوليات على إضفاء الطابع المؤسسي على مشاركة المرأة؛ وفعلت منظمات المجتمع المدني النسائية استراتيجيات تجعل المرأة أكثر وعياً بأهمية مشاركتها في العملية وتساعد على التغلب على الحواجز الجنسانية التي تواجه عملية الإدلاء بالشهادة؛ ودمجت شهادات الضحايا من النساء التجارب المتنوعة للمرأة في السجل التاريخي للدولة.

ولازالت هناك تحديات خطيرة تواجه عملية العدالة الانتقالية في تونس. وبالرغم من أن طبيعة العملية التي تحركها الشخصية قد خلقت نقاط نفاذ إستراتيجية للنساء في المجتمع المدني، فقد أبرزت أيضاً انعدام الشفافية في العمليات المؤسسية. وقد أدى غموض الإجراءات والتصورات المتعلقة بوجود محاباة إلى تسييس العملية وظل يمثل أكبر تحدي يواجه نجاحها.

وعلى الرغم من وجود عقبات مستمرة، ستكون للمفهوم الموسع لمصطلح الضحية المعبر عنه بوضوح في تونس تداعيات أوسع نطاقاً على أنظمة العدالة الانتقالية في المستقبل. [فهو] أولاً، يوسع التصور النظري للعدالة الانتقالية، لنفهم على نحو أفضل الأسباب الجذرية للعنف البنيوي ونعالجها. وكما يبين هذا الفصل، إن المظالم التي أدت إلى اندلاع الثورة التونسية متجذرة في التفاوت الاجتماعي والاقتصادي التي تسببت فيه الحكومة. وتبدأ عملية العدالة الانتقالية في البلد، التي يقودها إلى حد كبير عمل النساء في جميع المستويات، بمواجهة ذلك بالاعتراف بالانتهاكات الاجتماعية - الاقتصادية بوصفها أضراراً شرعية. وثانياً، يوسع هذا المفهوم الموسع نطاق الأضرار المعترف بها وطرق معالجتها في إطار عملية العدالة الانتقالية، ناقلاً النقاش من ماهية الضحية الشرعية إلى كيفية وجوب

التأثيرات العالمية

تطرح حالتنا تونس وكولومبيا نتائج يمكن أن تساعد على تصميم وتنفيذ عمليات العدالة الانتقالية في المستقبل في جميع أنحاء العالم.

ووثق هذا التقرير الابتكارات الرئيسية المرتبطة بكل حالة. ففي عملية العدالة الانتقالية في تونس، فإن الاعتراف الرسمي بأن الأضرار الاجتماعية والاقتصادية تستحق التعويض يجعلها أول عملية عدالة انتقالية تعترف بهذا البند من العنف البنيوي. ويميز الالتزام بجعل العنف الجنسي جريمة غير قابلة للعفو العملية الكولومبية حيث دونت أول مفاوضات سلام بصراحة هذا الشرط في إتفاقياتها النهائية.

وبالطبع فإن عمليات العدالة الانتقالية ذات طابع سياسي، وهاتان الحالتان ليستا استثناء. ويبقى التنفيذ في كلا السياقين تحدياً كبيراً.

وعلى نطاق أوسع، على الرغم من ذلك، تكشف الحالتان عن دروس بشأن الكيفية التي أضفت فيها النساء الطابع المؤسسي على النهج الجنساني للعدالة الانتقالية، وسبب أهمية عملهن. وتتصل تلك النتائج بثلاث مجموعات رئيسية: المرأة بصفة عامة، والدول التي تجتاز مرحلة انتقالية، ومجال العدالة الانتقالية.

لقد شاركت النساء التونسيات والكولومبيات عبر القنوات الرسمية، وتم الاعتراف بشكل رسمي ببعض الأضرار التي تعرضت لها المرأة من خلال العمليات الرامية إلى خدمتها. وفي كلتا الحالتين، أضفت قيادة المرأة الشمولية والشرعية على العملية من خلال المساعدة على إدراج التجارب المتنوعة للنساء في السجل الوطني وحفظ ذكرى تجارب الضحايا. وتوضح هذه الحالات مجتمعة أهمية القيادة النسائية - التي أوجدت حيزاً لتوسيع طيف الأضرار التي تعالجها الدولة التي تجتاز مرحلة انتقالية، فضلاً عن إنشاء سابقة قانونية لمقاضاة مرتكبي جرائم الحرب الخطيرة التي تؤثر على نحو غير متكافئ في النساء وحدهن.

وبالنسبة للدول التي تجتاز مرحلة انتقالية، ترتبط تداعيات هذا الشمولية بقدرة الدولة على معالجة الأسباب الجذرية للعنف بشكل أفضل والتوصل إلى اتفاقات سياسية يمكن أن ينظر إليها طيف أوسع من الجهات الفاعلة على أنها شرعية. ففي كل من تونس وكولومبيا، كانت مشاركة النساء النشطة والمبكرة كصانعات قرار حاسمة. وتعزز الدولة التونسية، عبر اعترافها بالانتهاكات الاجتماعية والاقتصادية، ولايتها المتعلقة بالمسؤولية عن معالجة عدم المساواة البنيوية التي اتسم بها النظامان السابقان. إن بنية عملية السلام في كولومبيا قد هيأت الظروف التي قام من خلالها الاتفاق النهائي صراحة بتصنيف العنف الجنسي بأنه أمر غير قابل للعفو، الأمر الذي يعزز مصداقية اتفاق السلام دولياً ومحلياً؛ وفي الوقت نفسه، يؤكد استفتاء كولومبيا الفاشل على تأكيد الحاجة إلى دراسة التوازن الصحيح لشمول [مختلف الأطراف] في نطاق المفاوضات السياسية.

وبالنسبة لمجال العدالة الانتقالية، تقدم تونس وكولومبيا نتائج مهمة عن كيفية تسهيل عمليات العدالة الانتقالية التحول المجتمعي وما إذا كانت تقوم بذلك. وبفضل تعريفها الواسع لمصطلح الضحية، توفر الحالة التونسية بيئة ناضجة لدراسة فاعلية عملية العدالة الانتقالية التي يتم تصميمها من خلال ولاية موسعة. أما الحالة الكولومبية فتكشف عن كيفية قيام هندسة بناء عملية السلام بتشكيل عمليات العدالة الانتقالية التي ينبغي اتباعها؛ وتسلب الضوء أيضاً على قوة المعايير القانونية الدولية كدافع للتأثير في الاتفاقات التي يتم التفاوض بشأنها.

وعلى الرغم من أن كل عملية مليئة بالتحديات المعقدة، توفر الاستراتيجيات النسائية والمكاسب المرتبطة بهاتين الحالتين رؤى تتعلق ببناء عمليات عدالة انتقالية أكثر شمولاً ويمكن أن تُطبَّق وتُختَبَر وتُعَدَّل في جميع أنحاء العالم.

University Press, 2013); Samar El-Masri, "Tunisian Women at a Crossroads: Cooptation or Autonomy?" *Middle East Policy Council Journal* 22, no. 2 (2015): 125-144.

²⁴ El-Masri, "Tunisian Women at a Crossroads," 125-144.

²⁵ Mounira M. Charrad, "Tunisia at the Forefront of the Arab World," in *Women in the Middle East and North Africa: Agents of Change*, eds. Fatima Sadiqi and Moha Ennaji (Abingdon: Routledge, 2011), 1513-1527.

²⁶ Nilufur Narh, "Islamism, Women, and Political Participation: Comparative Perspectives," in *The Islamic World and the West: Managing Religious and Cultural Identities in the Age of Globalisation*, ed. Christoph Marcinkowski (Piscataway: Transaction Publishers, 2009), 163.

²⁷ Gray and Coonan, "Silence Kills!" 352.

²⁸ Gray and Coonan, "Silence Kills!" 354-355; Carlotta Gall, "Women in Tunisia Tell of Decades of Police Cruelty, Violence and Rape," *The New York Times* (May 28, 2015), accessed April 22, 2017. <https://www.nytimes.com/2015/05/29/world/africa/women-in-tunisia-tell-of-decades-of-police-cruelty-violence-and-rape.html>.

²⁹ Gall, "Women in Tunisia Tell of Decades of Police Cruelty, Violence and Rape."

³⁰ Gray and Coonan, "Silence Kills!" 352.

³¹ Ibid.

³² Ibid.

³³ For more information on Ben Ali's kleptocracy and state capture in Tunisia, see Bob Rijkers, Caroline Freund, and Antonio Nucifora, "All in the Family: State Capture in Tunisia" (Policy Research Working Paper 6810, World Bank, March 2014).

³⁴ David D. Kirkpatrick, "Tunisia Leader Flees and Prime Minister Claims Power," *The New York Times* (January 14, 2011), accessed April 22, 2017. <http://www.nytimes.com/2011/01/15/world/africa/15tunis.html?pagewanted=all&r=0>.

³⁵ Andrieu et al., "To Participate is to Have Hope": Victim Participation in Tunisia's Transitional Justice Process (Tunis: Transitional Justice Barometer, 2015), 15.

³⁶ Domenica Preysing, *Transitional Justice in Post-Revolutionary Tunisia (2011-2013): How the Past Shapes the Future* (Berlin: Springer VS, 2016), 96.

³⁷ Ibid., 104.

³⁸ Ibid., 109.

³⁹ Andrieu et al., "To Participate is to Have Hope," 19.

⁴⁰ *Organic Law on Establishing and Organizing Transitional Justice*, art. 10, trans. International Center for Transitional Justice (ICTJ), (Tunis: Republic of Tunisia, 2013), accessed April 22, 2017. <http://www.ohchr.org/Documents/Countries/TN/Transitional-JusticeTunisia.pdf>.

⁴¹ Ibid., art. 3.

⁴² Ibid., art. 10.

⁴³ Hend Bouziri, President, *Tounissiet*, May 19, 2016; Ahlem Nsiri, President, *Centre Tunisien Méditerranéen* (Tunisian Mediterranean Center or TU-MED), May 20, 2017; Amine Ghali, Program Director, Al-Kawakibi Democracy Transition Center (KADEM), May 23, 2016; Salwa El Gantri, Head of Office, Tunisia, International Center for Transitional Justice (ICTJ), May 23, 2016; Habib Nassar, Director for Policy and Research, Impunity Watch, June 3, 2016; Mohamed Kamel Gharbi, President, *Réseau Tunisien de Justice Transitionnelle* (Tunisian Transitional Justice Network), May 20, 2016.

¹ Mohamad Bechri and Sonia Naccache, *The Political Economy of Development in Tunisia* (Tunis: University of Tunis, 2003), 7.

² Ibid.

³ Kenneth Perkins, *A History of Modern Tunisia* (New York: Cambridge University Press, 2014), 163.

⁴ Perkins, *A History of Modern Tunisia*, 164-165.

⁵ Sarah R. Loudon, "Political Islamism in Tunisia: A History of Repression and a Complex Forum for Political Change," *Mathal* 4, no. 1 (2015): 1-23.

⁶ John L. Esposito, *The Islamic Threat: Myth or Reality?* (Oxford: Oxford University Press, 1992), 67.

⁷ Loudon, "Political Islamism in Tunisia," 6.

⁸ Ben Salem, "Tunisia," 7.

⁹ Ibid.

¹⁰ Perkins, *A History of Modern Tunisia*, 189.

¹¹ Christopher Alexander, *Tunisia: From Stability to Revolution in the Maghreb* (London: Routledge, 2016), 50.

¹² Amy A. Kallander, *Women, Gender, and the Palace Households in Ottoman Tunisia* (Austin: University of Texas Press, 2013), 172.

¹³ Alexander, *Tunisia*, 52-53.

¹⁴ Perkins, *A History of Modern Tunisia*, 194-195, 198.

¹⁵ Amnesty International, *Annual Report: Tunisia 2010* (London: Amnesty International, 2010).

¹⁶ Christopher Alexander, "Authoritarianism and Civil Society in Tunisia: Back from the Democratic Brink." *Middle East Report* 205 (1997): 36.

¹⁷ Charlotte Boitiaux, "Le Statut de la femme tunisienne ou l'héritage de Bourguiba menacé," *France 24* (August 14, 2012), accessed April 22, 2017. <http://www.france24.com/fr/20120813-tunisie-statut-femme-tunisienne-heritage-menace-code-statut-personnel-feminisme-bourguiba-ben-ali-reformes-progres>; Dominique Lagarde, "Ces femmes de la génération Bourguiba," *L'Express* (June 28, 2001), accessed April 22, 2017. http://www.lexpress.fr/actualite/monde/afrique/ces-femmes-de-la-generation-bourguiba_494840.html.

¹⁸ Susan Watts, "The Impact on Women of Changes in Personal Status Law in Tunisia" (paper prepared for the Women and Gender Equity Knowledge Network of the World Health Organization Commission on Social Determinants of Health, Cairo, Egypt, June 2007), accessed April 22, 2017. http://www.who.int/social_determinants/resources/changes_personal_status_tunisia_wgkn_2007.pdf.

¹⁹ United Nations Children's Fund, *Tunisia: MENA Gender Equality Profile: Status of Girls and Women in the Middle East and North Africa* (Amman: UNICEF, 2011).

²⁰ Noura Borsali, Former Commissioner, Truth and Dignity Commission (*Instance vérité et dignité*, or IVD), May 24, 2016; Ahlem Belhadj, Former President, *Association tunisienne des femmes démocrates* (Tunisian Association of Democratic Women, or ATFD), May 23, 2016.

²¹ Republic of Tunisia, *Code for Personal Status* §103, trans. George N. Sfeir, (Republic of Tunisia, 1957), accessed April 22, 2017, <http://www.jstor.org/stable/4322925>.

²² UNICEF, *Tunisia*.

²³ Monica Marks, "Women's Rights Before and After the Revolution," in *The Making of the Tunisian Revolution: Contexts, Architects, Prospects*, ed. Nouri Gana (Edinburgh: Edinburgh

Commission to Investigate Abuses and Violations During the Recent Period, *Report from the National Fact-Finding Commission to Investigate Abuses and Violations* (Government of Tunisia, April 2012), accessed April 22, 2017. http://www.leaders.com.tn/uploads/FCK_files/Rapport%20Bouderbala.pdf.

⁶² Amine Ghali, May 23, 2016; Habib Nassar, June 3, 2016.

⁶³ Hayet Ouertani, May 19, 2016.

⁶⁴ Hend Bouziri, May 19, 2016; Salwa El Gantri, May 23, 2016; Ibtihel Abdellatif, May 23, 2016.

⁶⁵ Hend Bouziri, May 19, 2016; Salwa El Gantri, May 23, 2016; Ahlem Nsiri, May 20, 2016; Khadija Arfaoui, activist, May 24, 2016; Habib Nassar, June 3, 2016.

⁶⁶ Amine Ghali, May 23, 2016.

⁶⁷ Hend Bouziri, May 19, 2016.

⁶⁸ Najoua Bettaieb, May 19, 2016; Salwa El Gantri, May 23, 2016.

⁶⁹ Habib Nassar, June 3, 2016.

⁷⁰ Noura Borsali, May 24, 2016; Ibtihel Abdellatif, May 23, 2016; Habib Nassar, June 3, 2016; Mounia Bouali, May 25, 2016; Samira Merai, May 27, 2016.

⁷¹ Hayet Ouertani, May 19, 2016.

⁷² Amine Ghali, May 23, 2016; Habib Nassar, June 3, 2016; *Organic Law on Establishing and Organizing Transitional Justice*.

⁷³ Habib Nassar, June 3, 2016.

⁷⁴ Salwa El Gantri, May 23, 2016.

⁷⁵ Habib Nassar, June 3, 2016; Noura Borsali, May 24, 2016; Hayet Ouertani, May 19, 2016; Amine Ghali, May 23, 2016.

⁷⁶ Salwa El Gantri, May 23, 2016; Hayet Ouertani, May 19, 2016; Habib Nassar, June 3, 2016.

⁷⁷ Hend Bouziri, May 19, 2016; Najoua Bettaieb, May 19, 2016; Ibtihel Abdellatif, May 23, 2016.

⁷⁸ Majdouline Cherni, May 25, 2016; Samir Dilou, May 27, 2016; Noura Borsali, May 24, 2016.

⁷⁹ Interview with government official, May 25, 2016.

⁸⁰ Habib Nassar, June 3, 2016; Hayet Ouertani, May 19, 2016; Ibtihel Abdellatif, May 23, 2016; Salwa El Gantri, May 23, 2016; Amine Ghali, May 23, 2016; Najoua Bettaieb, May 19, 2016.

⁸¹ Salwa El Gantri, May 23, 2016; Najoua Bettaieb, May 19, 2016; Hend Bouziri, May 19, 2016; Mounia Bouali, May 25, 2016; Camille Henry, Program Coordinator, *Organisation mondiale contre la torture* (World Organization Against Torture, or OMCT), May 24, 2016.

⁸² Hend Bouziri, May 19, 2016; Camille Henry, May 24, 2016; Salwa El Gantri, May 23, 2016; Mounia Bouali, May 25, 2016; Hejer Bettaieb, Member, *Nisa' Tounsiat*, May 24, 2016.

⁸³ Interview with civil society source, May 25, 2016.

⁸⁴ Interview with civil society source, May 26, 2016; Interview with civil society source, May 24, 2016.

⁸⁵ Habib Nassar, June 3, 2016.

⁸⁶ Mohamed Kamel Gharbi, May 20, 2016.

⁸⁷ Mohamed Kamel Gharbi, May 20, 2016; Amine Ghali, May 23, 2016; Noura Borsali, May 24, 2016.

⁸⁸ Hayet Ouertani, May 19, 2016.

⁸⁹ Najoua Bettaieb, May 19, 2016; Samia Letaief, Treasurer, *Association des femmes tunisiennes pour la recherche sur le développement* (Association of Tunisian Women for Research on Development, or

⁴⁴ Amna Guellali, Senior Tunisia Researcher, Human Rights Watch, May 26, 2016.

⁴⁵ "Tunisia: Amnesty Bill Would Set Back Transition," *Human Rights Watch* (July 14, 2016), accessed April 22, 2017, <https://www.hrw.org/news/2016/07/14/tunisia-amnesty-bill-would-set-back-transition>.

⁴⁶ Lamia Farhani, President, *L'Association des Familles des Martyrs et les Blessés* (Association of Families of Martyrs and the Wounded), May 26, 2016; Andrieu et al., "To Participate is to Have Hope," Kora Andrieu, "Confronting the Dictatorial Past in Tunisia: The Politicization of Transitional Justice," *Justiceinfo.net* (August 31, 2015), accessed April 22, 2017, <http://www.justiceinfo.net/en/component/k2/1818-confronting-the-dictatorial-past-in-tunisia-the-politicization-of-transitional-justice.html>.

⁴⁷ Amna Guellali, May 26, 2016.

⁴⁸ Amine Ghali, May 23, 2016; Andrieu et al., "To Participate is to Have Hope," 26; Andrieu, "Confronting the Dictatorial Past."

⁴⁹ Ferida Labidi, Member of Parliament, Ennahda Party, May 26, 2016.

⁵⁰ Mounia Bouali, Member, *Tounissiet*, May 25, 2016; Ferida Labidi, May 26, 2016; Samira Merai, Minister, Ministry for Women, Families, and Children (*Ministère de la femme, de la famille et de l'enfance*), May 27, 2016; Ahlem Belhadj, May 23, 2016; Mohamed Kamel Gharbi, May 20, 2016; Ahlem Nsiri, May 20, 2017; Noura Borsali, May 24, 2016.

⁵¹ "Les membres de l'IVD," *Instance vérité et dignité*, accessed March 22, 2017. http://www.ivd.tn/fr/?page_id=438#.

⁵² Ibtihel Abdellatif, Founder, Nisa' Tounsiat and Chair, Women's Commission, Truth and Dignity Commission (*Instance vérité et dignité*, or IVD), May 23, 2016.

⁵³ "La Commission Bouderbala présente son rapport final: elle a recensé 338 morts et 2147 blessés," *Leaders*, April 5, 2012, accessed April 22, 2017. <http://www.leaders.com.tn/article/8359-la-commission-bouderbala-presente-son-rapport-final-elle-a-recense-338-morts-et-2147-blessees>; Taoufik Bouderbala, President, High Committee for Human Rights and Fundamental Freedoms (*Comité supérieur des droits de l'homme et des libertés fondamentales*), May 26, 2016.

⁵⁴ Samir Dilou, Former Minister, Ministry of Human Rights and Transitional Justice (*Ministère des Droits l'homme et de la Justice transitionnelle*), May 27, 2016; Mohamed Kamel Gharbi, May 20, 2016; Preysing, *Transitional Justice*, 109.

⁵⁵ Majdouline Cherni, President, General Authority for Martyrs and Wounded of the Revolution (*Commission des Martyrs et des Blessés de la Révolution*), May 25, 2016; Oula Ben Nejma, Chair, Inquest and Investigation Commission, Truth and Dignity Commission (*Instance vérité et dignité*, or IVD), June 28, 2016; Ibtihel Abdellatif, May 23, 2016.

⁵⁶ Majdouline Cherni, May 25, 2016.

⁵⁷ Nidhal Mekki, *Tunisia: Equality in Gender and Constitution* (Arab Forum for Citizenship in Transition, 2014).

⁵⁸ Samir Dilou, May 27, 2016.

⁵⁹ Taoufik Bouderbala, May 26, 2016; Hayet Ouertani, Chair, Reparations and Rehabilitation Commission, Truth and Dignity Commission (*Instance vérité et dignité*, or IVD), May 19, 2016.

⁶⁰ Noura Borsali, May 24, 2016.; Salwa El Gantri, May 23, 2016; Hend Bouziri, May 19, 2016; Hayet Ouertani, May 19, 2016; Najoua Bettaieb, Former President, *Tounissiet*, May 19, 2016.

⁶¹ Hayet Ouertani, May 19, 2016; The National Fact-Finding

- ¹²² Hend Bouziri, May 19, 2016; Oula Ben Nejma, June 28, 2016; Samira Merai, May 27, 2016.
- ¹²³ Hayet Ouertani, May 19, 2016.
- ¹²⁴ Majdouline Cherni, May 25, 2015; Hayet Ouertani, May 19, 2016.
- ¹²⁵ Mohamed Kamel Gharbi, May 20, 2016.
- ¹²⁶ Hend Bouziri, May 19, 2016; Samia Letaief, May 24, 2016; Camille Henry, May 24, 2016; Amine Ghali, May 23, 2016; Mounia Bouali, May 25, 2016; Ferida Labidi, May 26, 2016.
- ¹²⁷ Hend Bouziri, May 19, 2016; Samia Letaief, May 24, 2016; Camille Henry, May 24, 2016; Amine Ghali, May 23, 2016; Mounia Bouali, May 25, 2016; Ferida Labidi, May 26, 2016.
- ¹²⁸ Lamia Farhani, May 26, 2016; Najoua Bettaieb, May 19, 2016; Samia Letaief, May 24, 2016; Ahlem Nsiri, May 20, 2016; Ahlem Belhadj, May 26, 2016; Hejer Bettaieb, May 24, 2016; Amna Guellali, May 26, 2016; Noura Borsali, May 24, 2016; Oula Ben Nejma, June 28, 2016; Ferida Labidi, May 26, 2016.
- ¹²⁹ Preysing, *Transitional Justice*.
- ¹³⁰ Hejer Bettaieb, May 24, 2016; Ahlem Nsiri, May 20, 2016; Noura Borsali, May 24, 2016.
- ¹³¹ Salwa El Gantri, May 23, 2016; Oula Ben Nejma, June 28, 2016; Mohamed Kamel Gharbi, May 20, 2016; Hend Bouziri, May 19, 2016; Mounia Bouali, May 25, 2016.
- ¹³² Andrieu et al., "To Participate is to Have Hope."
- ¹³³ *Report from the National Fact-Finding Commission to Investigate Abuse*, 508-512.
- ¹³⁴ *Ibid.*, 507.
- ¹³⁵ Hayet Ouertani, May 19, 2016.
- ¹³⁶ Hayet Ouertani, May 19, 2016.
- ¹³⁷ Mohamed Kamel Gharbi, May 20, 2016.
- ¹³⁸ Samira Merai, May 27, 2016.
- ¹³⁹ *Organic Law on Establishing and Organizing Transitional Justice*.
- ¹⁴⁰ Noura Borsali, May 24, 2016; Hend Bouziri, May 19, 2016.
- ¹⁴¹ Habib Nassar, June 3, 2016; Salwa El Gantri, May 23, 2016; Hind Ahmed Zaki, "Tunisia Uncovered a History of State Sexual Violence. Can it Do Anything?" *Washington Post* (April 11, 2016), accessed April 22, 2017. https://www.washingtonpost.com/news/monkey-cage/wp/2016/04/11/tunisia-uncovered-a-history-of-state-sexual-violence-can-it-do-anything/?utm_term=.f0f5ebbb58cd.
- ¹⁴² Salwa El Gantri, May 23, 2016.
- ¹⁴³ Hend Bouziri, May 19, 2016.
- ¹⁴⁴ Interview with civil society source, May 25, 2016.
- ¹⁴⁵ Salwa El Gantri, "Our Voices Will Not Be Silenced: Charting Women's Struggle for Justice in Tunisia," International Center for Transitional Justice (June 21, 2016), accessed April 22, 2017. <https://www.ictj.org/news/women-struggle-justice-tunisia>.
- ¹⁴⁶ Salwa El Gantri, May 23, 2016.
- ¹⁴⁷ Salwa El Gantri, May 23, 2016.
- ¹⁴⁸ Olfa Belhassine, "Women Victims Step Up As Tunisia Truth Commission Deadline Nears," *Justiceinfo.net* (September 6, 2016), accessed April 22, 2017. <http://www.justiceinfo.net/en/tribunals/national-tribunals/27798-women-victims-step-up-as-tunisia-truth-commission-deadline-nears.html>.
- ¹⁴⁹ AFTURD), May 19/24, 2016; Ahlem Nsiri, May 20, 2017; Mohamed Kamel Gharbi, May 20, 2016.
- ¹⁵⁰ Ibtihel Abdellatif, May 23, 2016; Ahlem Belhadj, May 26, 2016; Salwa El Gantri, May 23, 2016; Noura Borsali, May 24, 2016; Ferida Labidi, May 26, 2016.
- ¹⁵¹ Samia Letaief, May 24, 2016; Hend Bouziri, May 19, 2016; Majdouline Cherni, May 25, 2015.
- ¹⁵² Andrieu et al., "To Participate is to Have Hope," 46.
- ¹⁵³ Hend Bouziri, May 19, 2016; Mohamed Kamel Gharbi, May 20, 2016; Salwa El Gantri, May 23, 2016; Amine Ghali, May 23, 2016; Khadija Arfaoui, May 24, 2016; Ibtihel Abdellatif, May 23, 2016; Lamia Farhani, May 26, 2016.
- ¹⁵⁴ Amine Ghali, May 23, 2016.
- ¹⁵⁵ Samia Letaief, May 24, 2016.
- ¹⁵⁶ Ahlem Nsiri, May 20, 2016; Hejer Bettaieb, May 24, 2016; Salwa El Gantri, May 23, 2016.
- ¹⁵⁷ Samia Letaief, May 24, 2016; Ahlem Nsiri, May 20, 2016; Hend Bouziri, May 19, 2016; Camille Henry, May 24, 2016.
- ¹⁵⁸ Wahid Ferchichi, Law Professor, University of Tunis, June 28, 2016.
- ¹⁵⁹ Wahid Ferchichi, June 28, 2016; Salwa El Gantri, May 23, 2016; Samia Letaief, May 19/24, 2016; Ahlem Nsiri, May 20, 2016; Hend Bouziri, May 19, 2016.
- ¹⁶⁰ Samia Letaief, May 24, 2016.
- ¹⁶¹ Samia Letaief, May 24, 2016.
- ¹⁶² Najoua Bettaieb, May 19, 2016.
- ¹⁶³ Hejer Bettaieb, May 24, 2016; Salwa El Gantri, May 23, 2016.
- ¹⁶⁴ Ahlem Nsiri, May 20, 2016.
- ¹⁶⁵ Hayet Ouertani, May 19, 2016.
- ¹⁶⁶ Ibtihel Abdellatif, May 23, 2016.
- ¹⁶⁷ Ahlem Nsiri, May 20, 2016; Camille Henry, May 24, 2016; Hend Bouziri, May 19, 2016; Salwa El Gantri, May 23, 2016.
- ¹⁶⁸ Salwa El Gantri, May 23, 2016.
- ¹⁶⁹ Samia Letaief, May 24, 2016; Hend Bouziri, May 19, 2016; Majdouline Cherni, May 25, 2016.
- ¹⁷⁰ Ahlem Nsiri, May 20, 2016.
- ¹⁷¹ Ferida Labidi, May 26, 2016; Hejer Bettaieb, May 24, 2016; Mounia Bouali, May 25, 2016.
- ¹⁷² Habib Nassar, June 3, 2016; Salwa El Gantri, May 23, 2016.
- ¹⁷³ Interview with civil society source, May 26, 2016; Interview with civil society source, May 25, 2016; Interview with civil society source, May 24, 2016.
- ¹⁷⁴ Hend Bouziri, May 19, 2016.
- ¹⁷⁵ Oula Ben Nejma, June 28, 2016; Ahlem Nsiri, May 20, 2016; Ibtihel Abdellatif, May 23, 2016.
- ¹⁷⁶ Ibtihel Abdellatif, May 23, 2016; Hend Bouziri, May 19, 2016.
- ¹⁷⁷ Ahlem Nsiri, May 20, 2016; Salwa El Gantri, May 23, 2016.
- ¹⁷⁸ Ibtihel Abdellatif, May 23, 2016; Salwa El Gantri, May 23, 2016; Hend Bouziri, May 19, 2016.
- ¹⁷⁹ Ibtihel Abdellatif, May 23, 2016.
- ¹⁸⁰ Hend Bouziri, May 19, 2016.
- ¹⁸¹ Hayet Ouertani, May 19, 2016; Ibtihel Abdellatif, May 23, 2016.

¹⁴⁹ Hend Bouziri, May 19, 2016; Hayet Ouertani, May 19, 2016; Ibtihel Abdellatif, May 23, 2016; Samira Merai, May 27, 2016.

¹⁵⁰ Hend Bouziri, May 19, 2016.

¹⁵¹ Hayet Ouertani, May 19, 2016.

¹⁵² Majdouline Cherni, May 25, 2016; Hejer Bettaieb, May 24, 2016; Lamia Farhani, May 26, 2016; Hayet Ouertani, May 19, 2016.

¹⁵³ Majdouline Cherni, May 25, 2016; Oula Ben Nejma, June 28, 2016; Ibtihel Abdellatif, May 23, 2016; Ahlem Nsiri, May 20, 2016.

¹⁵⁴ Ibtihel Abdellatif, May 23, 2016; Mounia Bouali, May 25, 2016; Majdouline Cherni, May 25, 2016; Oula Ben Nejma, June 28, 2016; Ahlem Nsiri, May 20, 2016.

¹⁵⁵ Interview with civil society source, May 26, 2016; Interview with civil society source, May 25, 2016; Interview with civil society source, May 24, 2016.

¹⁵⁶ Hejer Bettaieb, May 24, 2016; Ibtihel Abdellatif, May 23, 2016; Habib Nassar, June 3, 2016; Ahlem Belhadj, May 26, 2016; Oula Ben Nejma, June 28, 2016.

¹⁵⁷ Ahlem Belhadj, May 26, 2016; Ibtihel Abdellatif, May 23, 2016.



To learn more about the Georgetown Institute for Women, Peace and Security, visit giwps.georgetown.edu.